الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـة ابن خلـــدون – تيـــارت –

كلية: العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسييـــــر .

ميدان: علـوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير.

شعبة: الإدارة الماليـــة .

تخصص: إدارة ماليـــة.

مذكـرة مقدمـة لإستكمال متطلبات نيل شهـادة الماستـر

من إعداد الطالبتين:

-منصـــور حفصـة

-قشـــار شيمـــاء

تحـــت عنـــوان:

تفعيل صناديق ضمان القروض كآلية لتمويل الإستثمار المحلي في الجزائر (حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

إسم و لقب الأستـــاذ	الدرجة العلميـــة	الصفـــة
ميـــــــدون سيسانـــــي	أستاذ محاضر –أ-	رئيســـــا
بلخيـــــــــر فريـــــــد	أستاذ محاضر –أ-	مشـرفا و مقررا
ســاعـــــد محمـــــد	أستاذ محاضر –أ-	مناقشـــا

السنـة الجامعيـة: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

يا أمي... لا أعلم مصدر الضوء في منزلنا أعتقد انه قلب أمي

دام الفرح عنوانك وشرح الرحمان فؤادك ودامت الفردوس دارك.

كلمة أمي ليست مثل أي كلمة فالألف أملي بالحياة لن يكون

إلا بوجودها، والميم مصيري وحياتي متعلق بها، والياء يقين

ان الحياة لا تساوي شيئا بدونها.

قشار شيماء

إهداء

بمناسبة تخرجي أهدي هذا التخرج الى أبي الذي تمنيته بيننا في هذا اليوم الذي ينقصني وجوده لكني وعلى ثقة انه فرح في قبره جدا بما أنجزت، أهديه إلى أمي الغالية إلى من تعبت وسهرت على راحتي وكانت سببا في ما أنا عليه الآن، أهدي هذا التخرج إلى عائلتي وإخوتي وأصدقائي كافة بدون استثناء، ولا يسعني في هذه اللحظات سوى تقديم الشكر إلى الهيئة التدريسية إلى من جدو في إعطائنا العلم بحذافيره، سنوات مضت بمرها وحلوها وكانت مرحلة لا تتجزئ من مراحل حياتي الرائعة الحمدلله على ما أنا عليه وأخيرا وليس آخرا أهدي هذا التخرج إلى نفسي وأيضا الحمدلله الذي بنعمته تتم الصالحات.

منصور حفصة

شكر و تقدير

نحمد الله تعالى ونشكره على نعمه الكثيرة وعلى توفيقه لنا

لإنجاز هذا العمل.

ونتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور بلخير فريد

على جهوده وتوجيهاته السديدة وآرائه القيمة والذي كان عونا لنا

طوال فترة إنجاز البحث.

كما نتقدم بالشكر لكل من ساهم في هذا العمل

من قريب أو بعيد.

الفهـــــــــرس

قائمة الجداول.
قائمة الأشكال.
مقدمة عامة ---------- أ

الفصل الاول: مدخل عام أو الإطار النظري لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الأول: الإستثمار المحلي ---------- 01
المطلب الأول: مفهوم وأنواع الإستثمار ---------- 01
المطلب الثاني: أهمية الإستثمار ---------- 05
المطلب الثالث: محددات وعوامل الإستثمار{البيئة} ---------- 07
المبحث الثاني: التمويل ---------- 10
المطلب الأول: مفهوم التمويل ---------- 10
المطلب الثاني: أنواع التمويل ---------- 13
المطلب الثالث: أهمية التمويل ---------- 16
المبحث الثالث: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ---------- 17
المطلب الأول: مفهوم وخصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة---------- 17
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد ---------- 20
المطلب الثالث: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ---------- 23
خلاصة الفصل---------- 33

الفصل الثاني: صناديق ضمان القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الأول: تطور وتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ---------- 36

المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ---------- 36
المطلب الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم ---------- 38
المطلب الثالث: توزيع المؤسسات ص و م حسب النشاط---------- 40

المبحث الثاني: إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ---------- 42

المطلب الأول: المرجعية القانونية لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ---------- 42
المطلب الثاني: أهداف برنامج التأهيل ---------- 43
المطلب الثالث: الآليات الجديدة لتنمية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة------- 45
المطلب الرابع: تأهيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التعاون الدولي---- 46

المبحث الثالث: إجراءات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ---------- 50
المطلب الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI ---------- 50
المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب « ANSEJ » ---------- 53
المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM---------- 54
المطلب الرابع: الصناديق المساعدة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة---------- 57

المبحث الرابع: آلية صناديق ضمان القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ------- 61

المطلب الأول: *صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة*
CGCI – PME ---------- 61
المطلب الثاني: صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب
FGCP ---------- 63
المطلب الثالث: *صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*
FGAR ---------- 64

خلاصة الفصل---------- 67
خاتمة عامة ---------- 69
المصادر و المراجع ---------- 72

قائمـــــة الجـــــداول

رقم الجدول	عنوان الجـــــدول	الصفحة
1-1	يوضح تصنيف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	18
1-2	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع القانوني (2004 – 2021).	36
2-2	توزيع المؤسسات ص و م حسب الحجم 2021.	38
3-2	توزيع المؤسسات الخاصة (أشخاص معنوية) حسب فروع النشاطات 2021.	40
4-2	توزيع المؤسسات العمومية حسب فروع النشاطات 2021.	41
5-2	توزيع المشاريع المصرح بها حسب قطاعات النشاط لـ ANDI سنة 2021.	51
6-2	توزيع المشاريع المصرح بها (محلية / أجنبية) لسنة 2021.	52
7-2	المشاريع الممولة من طرف ANSEJمنذ نشأتها حتى 2019.	53
8-2	القروض الممنوحة من طرف ANGEMحسب طبيعة التمويل حتى 2021.	56
9-2	توزيع اتفاقيات التأهيل حسب قطاع النشاطات سنة 2021.	58
10-2	الضمانات الممنوحة حسب قطاع النشاط CGCI - PME خلال فترة 2010- 2021.	62
11-2	توزيع الضمانات الممنوحة حسب النشاط من أفريل 2004 حتى فيفري 2017.	65
12-2	توزيع الضمانات الممنوحة حسب القطاعات لسنة 2021.	66

قائمـــــــة الأشكـــــــــــال

رقم الشكل	عنوان الشكـــــــل	الصفحة
1-1	مجالات التمويل	10
2-1	مبدأ و أساس شركات رأس المال المخاطر.	27
1-2	توزيع المؤسسات ص و م حسب الحجم 2021.	39
2-2	أهداف ومتطلبات البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	44
3-2	توزيع طبيعة القروض الممنوحة من طرف ANGEMحتى سنة 2021.	57
4-2	الضمانات الممنوحة حسب قطاع النشاط CGCI - PMEخلال فترة 2011 – 2021.	63

مقدمة عامـــــة

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعامة الرئيسية لإقتصاديات العالم المتقدمة منها والنامية لما لها من دور هام تلعبه في خدمة إقتصادياتها، بحيث تساهم بشكل كبير في تحقيق سياسات إقتصادية وإجتماعية تعجز المؤسسات الكبيرة عن تحقيقها فهي تستقطب مستخدميها كونها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، ونظرا لأهمية هذه المؤسسات أخذت معظم الدول تركز الجهود عليها حيث أصبحت تشجع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الإقتصاديات المختلفة.

ورغم ذلك إلا أن هذه المؤسسات مازالت تعاني من مشاكل وعوائق تحد من نشاطها وتطورها وأكبر إشكال يواجهها هو التمويل خاصة أثناء فترة الإنشاء فالتمويل يلعب دورا حاسما في نجاح المؤسسة، فلا يمكن لأي مؤسسة أن تقوم بنشاطاتها من إنتاج أوتسويق دون توافر الأموال اللازمة لتمويل أوجه النشاط المختلفة، فضمن الوظيفة المالية يتخذ قرار التمويل الذي يعتبر قرارا إستراتيجيا في المؤسسة فهو المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة لطبيعة المشروع وذلك بإختيار أحسنها وإستخدامها إستخداما أمثل بما يتوافق مع تحقيق أكبر عائد بأقل خطر وتكلفة ممكنة.

والجزائر كغيرها من الدول إتخذت إصلاحات إقتصادية لحل المشكلات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء هيئات ومؤسسات حكومية متخصصة في تقديم الدعم المالي لتحقيق النمو والإستقرار ومن بين هذه المؤسسات صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يهدف إلى ضمان تغطية مبالغ ضمانات التي تطلبها البنوك ويكون بذلك وساطة بينهما وبين هذه المؤسسات.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية المتمثلة في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم صناديق ضمان القروض في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

وتنجر عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

-ما واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

-ماهي برامج التأهيل المسيطرة من طرف الحكومة الجزائرية لتنمية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

-ماهي الإجراءات التمويلية المتخذة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

-ماهو الدور الذي يلعبه صندوق ضمان القروض للتمويل اللازم الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الفرضيات:

يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات نعتبرها توضيحات أولية لتلك التساؤلات والتي تكمن فيما يلي:

-تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر اليوم وليدة مراحل زادت في نموها وتطورها وترقيتها.

– نفذت الحكومة الجزائرية عدة برامج لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية ريادة الاعمال والبرنامج الوطني لتنمية مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– هناك العديد من الإجراءات التمويلية المتخذة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك القروض التجارية والخطوط الإئتمانية والتمويل التأجيري والتمويل الجماعي.

– يلعب صندوق ضمان القروض دوار هاما بإعتبار هيئة مساهمة في حل مشكل التمويل الذي تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهداف البحث:

يمكن حصر أهداف الدراسة في العناصر التالية:

-التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

– تحديد الدور الهام الذي تقدمه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإقتصاد.

– إبراز دور صندوق ضمان القروض في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعتبارها مصدرا لتمويلها.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في التعرف على ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تقدمه في الجزائر وكذلك برامج التأهيل التي تقدمها الدولة للمساهمة في تطوير هذه المؤسسات ودفعها نحو التقدم إضافة إلى كيفية تمويلها.

أسباب إختيار البحث:

الأسباب الموضوعية:

- التعرف على ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها وخصائصها ومصادر تمويلها.
- إيجاد حلول تجعل من هذه المؤسسات تتقدم نحو الأمام بواسطة هيئات وضعتها الحكومة تعرف بصناديق ضمان القروض.

الأسباب الشخصية:

- بإعتبار الموضوع يندرج ضمن إختصاصنا الإدارة المالية.
-الميول الشخصي للتعرف على صناديق ضمان القروض وكيف تمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الإطار الزمني المتمثل في الفترة من 2004-2021 والإطار المكاني المتمثل في دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة إعتمدنا على المنهج الوصفي المبني على تحليل المعطيات والبيانات عن طريق الأدوات الإحصائية.

الدراسات السابقة :

بغيت انجاز البحث اطلعنا على عدة دارسات سابقة يمكن إظهار إجابياتها وسلبياتها من خلال ما يلي:

1. تومي بلال، لعويجي شمس لبدين، **دور صندوق ضمان القروض في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة مؤسسة نموذجية**– مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر،2016-2017، بحيث ارتكزت هذه الدراسة على اظهار أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، باعتبارها وسيلة هامة في تحقيق التنمية، وكذلك الإسهامات والإصلاحات والبرامج التي تقدمها الدولة من أجل القيام بهذه المؤسسات ودفعها نحو التطور، إضافة إلى الهياكل التي تعمل على دعمها من خلال التمويل.

2. حبيبة حمودي، محمد بن دغي، **مساهمة صندوق ضمان القروض في تشجيع مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة اقتصاد المال والاعمال مجلد الاول، العدد الثاني، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2016. تبين هذه الورقة البحثية اهمية هيئات صندوق ضمان القروض، في تقسيم المخاطر المتعلقة بالمشروع، وتحفيز البنوك على منح القروض، وبالتالي حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل و هذا يشكل نوع من الحماية لها، مع الاشارة ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجة جملة من التحديات التي لا يمكن تجاهلها. و تجدر الاشارة ان انظمة ضمان القروض في الجزائر قليلة والموجودة منها حديثة النشأة.
3. صالحي سلمى، **اليات مستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2021-2022،تكمن اهمية هذا البحث في اظهار اهمية التقنيات التمويلية الحديثة التي اثبتت نجاعتها في الدول المتقدمة، فكانت محور اهتمام في الدول النامية و كيفية مساهمتها في تمويل واستمرارية المؤسسات الجديدة والقائمة على حد الساعة، وضمان المرافقة الحسنة لأصحاب المشاريع الريادية الذين لا يملكون الخبرة الكافية في مجال الاستثمار.

صعوبات الدراسة:

- التضارب في الإحصائيات والمعطيات.
- قلة المراجع النظرية

هيكل الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع وإثرائه وتحليل الإشكالية المحددة في البحث وتأكيد أو نفي الفرضيات المقترحة، إعتمدنا في هذه الدراسة على فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي.

الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث، تطرقنا في الأول إلى ماهية الإستثمار بمختلف تعاريفه وأنواعه ومحدداته وأهميته، وفي الثاني إلى ماهية التمويل وأهم تعاريفه وأنواعه وخصائصه وأهميته، اما في الاخير تناولنا إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها وأهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم مصادر تمويلها.

أما الفصل الثاني خصصناه لدراسة صناديق ضمان القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2004-2021 بحيث تحدثنا فيه عن تطور وتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الحجم وحسب النشاط، كما تطرقنا إلى استراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ثم تعرفنا على إجراءات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من بينها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتيسير القرض المصغر وصناديق المساعدة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي الأخير تم استعراض آلية صناديق ضمان القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الأول

الإطار النظري لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من روافد التنمية الإقتصادية وذلك لمساهمتها الفعالة في تخفيض معدلات البطالة كما أنها داعمة لتطوير القطاعات الأخرى فهي تتمتع بمرونة كبيرة تسمح لها بالتكيف مع أي تغيير جديد في محيطها العام، فكل هذا يحتم على الحكومات تمويل هذه المؤسسات تمويلا فعالا يضمن لها البقاء والتوسع على إعتبار أن التمويل المنتظم يؤدي إلى توازن المؤسسة واستقرارها لهذا حاولت العديد من الدول أن توفر المناخ الملائم لإنشاء وتوسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما يشكل الإستثمارتها المحلي أحد أهم المفاهيم الإقتصادية التي خصها العديد من الإقتصاديين والمنظمات الدولية بإهتمام كبير نتيجة للمكاسب والأثارين التي تحققها سواء في الجانبيين الإقتصادي والإجتماعي.

إرتأينا أن نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث سوف نحاول من خلالها إعطاء مفاهيم عامة حول الإستثمار وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث يتضمن المبحث الأول الإستثمار المحلي، لنشير في المبحث الثاني إلى التمويل أما المبحث الثالث تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: ماهية الإستثمار المحلي

موضوع الإستثمار من بين المواضيع التي تمثل مكانة هامة وأساسية في أولويات الدراسة السابقة المالية والمصرفية والإدارية وغيرها من التخصصات التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي شهدتها المجتمعات المتقدمة، هذه التطورات صاحبها تطور مماثل في دراسة الإستثمار ومجالاته المختلفة لذا تظهر أهمية هذا الموضوع خصوصا للبلدان النامية التي عليها الإهتمام علميا وعمليا بموضوعات ومجالات وأدوات الإستثمار الأكثر ملائمة ونفعا لهذه المجتمعات من خلال تحسين من كفاءة هذه الإستثمارات يقصد تعظيم الفوائد المحققة. إرتأينا أن نتطرق في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب سوف نحاول من خلالها إعطاء مفاهيم عامة حول الإستثمار وأنواعه بالإضافة إلى أهمية الإستثمار المحلي مع تحديد أهم المحددات والعوامل التي تتحكم في الإستثمار.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع الإستثمار

مصطلح الإستثمار من المصطلحات التي يصعب وضع تعريف محدد له بحيث يتفق عليه الجميع. حيث نال موضوعه إهتمام الكثيرون بإعتباره ضرورة حتمية، غير أن التعاريف التي قدمت بشأنه إختلفت بإختلاف نظرة كل بلد إليه وأغلب التي قبلت فيه يغلب عليها الطابع الإقتصادي فالإستثمار يعني "**التضحية بانفاق مالي معين**

الآن، في مقابل عائد مالي في المستقبل، وبذلك يصبح هذا العائد المتوقع ممثلا بثمن التضحية والحرمان والإنتظار طيلة فترة الإستثمار".[1]

الفرع الأول: مفهوم الإستثمار

توجد عدة تعاريف إقتصادية لمصطلح الإستثمار فمعناه لا يخرج عن المعنى اللغوي إذ يعتبر زيادة أو إضافة في ثروة المجتمع.

يقصد بالإستثمار في اللغة مصدر إستثمر يستثمر وهو الطلب بمعنى طلب الإستثمار وأصله من الثمر وله عدة معان منها مايحمله الشجر ومايُنتجه ومنها الولد حيث يقال: **الولد ثمرة القلب،** ومنها أنواع المال. أما الإستثمار إصطلاحا فيقصد به إستخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة بشراء المكائن والآلات والموارد الأولية وإما بطريقة غير مباشرة كشراء الأسهم والسندات،[2] يمكننا تعريف الإستثمار من ثلاثة نواحي:

- **من الناحية المحاسبية:** في هذه الحالة فإن مفهوم الإستثمار يرتبط مع مفهوم المدة وهكذا فإننا نجد في حساب الأصول الثابتة كل السلع والقيم المادية والمعنوية التي يتم الحصول عليها أو إنشائها من طرف المؤسسة والتي تخص عدة سنوات أو دورات مالية، ونجدها مسجلة في المخطط المحاسبي الوطني ضمن الصنف الثاني.
- **من الناحية المالية:** يعني الإستثمار في هذه الحالة، الإستغناء عن الإستهلاك الأكيد من أجل الحصول على إستهلاك مستقبلي غير أكيد ومن هنا فإن مفهوم الإستثمار يرتبط بعامل المدة وعامل المخاطرة بالإضافة إلى التضحية عن الإستهلاك الفوري من أجل الحصول على عائد يتحدد في ظروف غير مؤكدة.
- **من الناحية الإقتصادية:** يمثل الإستثمار في هذه الحالة كل نفقة منتجة لإيرادات في المستقبل أو تؤدي إلى تقليص في النفقات على المدى البعيد، كأن يتم شراء آلة تؤدي إلى رفع حجم الإنتاج أو تخفيض تكاليف اليد العاملة. وعلى هذا الأساس نقول أن الإستثمار يختلف عن الإدخار الذي يعني "**الإمتناع عن جزء من الإستهلاك الحالي من أجل الحصول على مزيد من الإستهلاك في المستقبل**" ويختلف الإدخار عن الإستثمار بأن الإدخار لا يحتمل أي درجة من المخاطر.[3]

---

[1]– عزيزي جلال، محاضرات في مادة قانون الإستثمار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل 2010–2019، ص5.

[2]– قاسم نايف علوان، إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، ط أولى 2009، ط ثانية 2012، عمان، الأردن، ص29.

[3]– جمال الدين برقوق، إدارة الإستثمار، دار الحامد، ط2016، عمان، الاردن، 2016، ص ص 18 19 .

يأخذ الإستثمار عدة تعاريف تختلف من شخص لآخر وفيما يلي سيتم التطرق إلى مختلف التعاريف الأساسية المقتبسة في الكتب المتخصصة:[1]

الإستثمار حسب GUITTON: "هو زيادة أو تنمية التجهيزات ووسائل الإنتاج والطاقات الإنتاجية وتحسين للمستقبل مع قبول التضحية بالحاضر فهو إذن إجراء تحكيم بين الحاضر والمستقبل"

الإستثمار حسب KEYNES:"يعني الزيادة في التجهيزات الرأسمالية وهذه الزيادة تسمى رأس المال الثابت و المتداول".

الإستثمار حسب VIZZAVONA: "كل إقتناء لأصل معين بهدف الحصول على إمتيازات مستمرة" .

الفرع الثاني: أنواع الإستثمار

تتحدد أنواع وأشكال الإستثمار بإختلاف الزاوية ونظرة المختصين إليه من حيث النوع والأهمية والخصائص وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف الإستثمار إلى الأتي:

- **الإستثمار الحقيقي والإستثمار المالي:** الإستثمار الحقيقي هو الإستثمار في الأصول الحقيقية أما الإستثمار المالي فهو يتعلق بالإستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات وشهادات الإيداع وغيرها[2]
- **الإستثمار طويل الأجل والإستثمار قصير الأجل:** الإستثمار الطويل الأجل تتجاوز مدة توظيفه للأموال خمس سنوات فقد تصل إلى 15سنة أو أكثر ومثال هذا النوع من الإستثمارات تأسيس المشروعات وإيداع الأموال لدى البنوك، والإكتتاب في أوراق مالية طويلة الأجل كالأسهم ويكون الغرض الأساسي من هذه الإستثمارات تحقيق عائد مرتفع من خلال الإحتفاظ بالأصول المستثمرة لفترة طويلة نسبيا أما الإستثمارات قصيرة الأجل تكون مدة التوظيف فيها لا تزيد عن سنة كأن يقوم أحد المستثمرين بايداع أمواله لدى البنك لمدة لا تزيد عن سنة أو يقوم بشراء أذونات الخزانة أو سندات قصيرة الأجل صادرة عن

[1]– براهيمي بن حراث حياة، مطبوعة علمية سياسة واستراتيجية الإستثمار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019 –2020، ص ص 7 8.

[2]– قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص36.

مؤسسات مختلفة، تهدف هذه الإستثمارات إلى توافر السيولة النقدية إضافة إلى تحقيق بعض الفوائد وهي تتميز بتوافر السوق لتداولها وتتميز أيضا بسهولة تحويلها إلى نقدية وبسرعة.[1]

- **الإستثمار التجاري والإستثمار الصناعي:** يعتبر الإستثمار التجاري أساسا على التصدير وهو بالتالي لا يتمثل في تحويل مركز الإنتاج إلى البلد المستقبل، أما الصناعي فيعتمد على التموضع في البلد المستقبل وهو بذلك يزيد من الطاقات الإنتاجية لذلك البلد، وعليه يمكن القول أن البلد المصدرة للرساميل تفضل التجارية المستقبلة لكونه يزيد من طاقاتها الإنتاجية وتخشاه الدول المصدرة للرساميل بإعتباره مرتبا لإعادة إستيراد المواد المنتجة عن طريق ذلك الإستثمار ومشكلا بذلك منافسة المنتجات المحلية.[2]
- **الإستثمار المباشر والغير مباشر:** يتخذ الإستثمار من حيث وسائله شكلين فقد يكون إستثمار مباشرا أو إستثمار غير مباشر، فالمباشر يفترض أمرين إثنين أولهما وجود نشاط يزاوله المستثمر في الدولة المستقطبة له، ثانيهما سيطرته على هذا النشاط من خلال ملكيته الكاملة أو الجزئية للمشروع أما الإستثمار غير المباشر فيقتصر على انتقال الأموال النقدية، ولا يكون المستثمر مالكا لها أي لكل أو جزء من المشروع وفي بعض الأحيان لا يتحكم المستثمر في إدارة وتنظيم المشروع وعليه فمعيار التمييز بينهما تتمثل في درجة التحكم الفعلي **(مراقبة فعلية)** في المشروع الإستثماري وعليه إذا كان الشخص المستثمر متحكما فيه فهو يعد مستثمرا مباشرا أما إذا لم يكن كذلك فهو غير مباشر ويتحدد التحكم في مقدار المساهمة في رأسمال الشركة [3].
- **الإستثمار الخاص والإستثمار الحكومي:** فالإستثمار الخاص هو الإستثمار الذي توفره جهة خاصة سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا بهدف الزيادة في رأس المال أي الربح أما الإستثمار الحكومي فيتكون من رأس المال الذي تقوم الدولة بتكوينه وتمويله سواء من فائض الإيرادات أو من القروض أو من المساعدات الأجنبية. [4]

---

[1]– بن عيش اسماء، خروش بشرى، إشكالية تحقيق برامج الإستثمار المحلي للتنمية الإقتصادية في الجزائر بين العوائق والآفاق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2015–2016، ص20.

[2]– جمال الدين برقوق، مرجع سابق، ص26.

[3]– عزيزي جلال، مرجع سابق، ص11.

[4]– مبروك عبد النور، محاضرات في مقياس قانون الإستثمار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،20202021، ص21.

- **الإستثمار الوطني والإستثمار الأجنبي:** يتم تقسيم الإستثمار على أساس معيار الجنسية فإذا كان المستثمر وطني نقول أنه إستثمار وطني، أما إذا كان المستثمر أجنبي فنقول أنه إستثمار أجنبي وقد يكون مختلط(**مشترك**).[1]

المطلب الثاني : أهمية الإستثمار

للإستثمار دور كبير وأهمية في تحريك النشاط الإقتصادي يرجع ذلك إلى إستراتيجية الإستثمار التي لها أبعاد إقتصادية على المدى الطويل حيث يعتب قرار الإستثمار ذو أهمية بالغة حيث أنه متعلق بإستيراتيجية المؤسسة على المدى الطويل، أي متعلق بمستقبل المؤسسة، في حين أن قرارات الإستثمار في المدى القصير هي قرارات تكتيكية تدرج في إطار الهيكل الإمكانيات المتاحة والمتوفرة لدى المؤسسة.

إضافة إلى ذلك فالإستثمار يشترط صورة لعلامة المؤسسة بالنظر إلى تأثير المحيط الإقتصادي والمالي وبالتالي يزيد تنويع الإنتاجية، ويفتح باب المنافسة في السوق التجارية والمؤسسة التي لا تستثمر محكوم عليها بالزوال والتوقف عن النشاط، لأنها لا تقوى على المنافسة ومسايرة التطورات التي تشهدها نوعية المنتوجات والإستثمار هو العامل الرئيسي للتنمية والنمو الإقتصادي في الأجل الطويل، وتظهر أهمية الإستثمار الوطني وكذلك على مستوى الفرد على حد سواء، وإذا أردنا أن نظهر الأشياء التي تجعل من الإستثمار ظاهرة هامة فإننا نذكر ما يلي:

1. مساهمة الإستثمار في زيادة الدخل القومية وزيادة الثروة الوطنية وذلك لأن الإستثمار يمثل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد أو تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة.
2. مساهمة الإستثمار في إحداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتكييفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع[2].
3. المحافظة والإبقاء فلى قدرات المؤسسة، وذلك عن طريق صيانة الآلات والمعدات والتحديث المستمر لها للإبقاء على قدراتها الإنتاجية.[3]
4. تحسين البيئة الإجتماعية، عن طريق تسهيل شروط العمل، وتوفير وسائل الراحة، والمحافظة على النظافة ومكافحة تلوث البيئة[4].

---

[1]– عزيزي جلال، مرجع سابق، ص11.

[2]– بن عيش أسماء، خروش بشرى، مرجع سابق، ص15.

[3]– درداش امنة، بشني يوسف، أهمية الإستثمار العمومي في إحداث التنمية الإقتصادية بالجزائر (من خلال البرامج التنموية الخماسية2010–2019)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،N°8/2018، ص230.

[4]– درداش امنة، بشني يوسف، مرجع سابق، ص 230.

5. مساهمة الإستثمار في مكافحة البطالة من خلال إستخدام العديد من الأيدي العاملة ومن ثم الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف[1] .

أصبح تقدم الدول وتطورها يقاس بحجم إستثماراتها، بإعتباره أهم العوامل المساهمة في رفع الدخل الوطني وبالتالي رفع المستوى الإجتماعي والإقتصادي ونظرا لهذه الأهمية فإن الإستثمار يلعب دورا رئيسيا ومزدوجا في الإقتصاد، ويهدف بصفة عامة الى توفير مناصب شغل ورفع مستوى المواد الإستهلاكية والمساهمة في التنمية والمنافسة الداخلية والخارجية .[2]

الفرع الأول: الأهمية الإقتصادية:

أحد مكونات الطلب فالمؤسسات التي تقوم بعملية الإستثمار تسمح بتشغيل مؤسسات أخرى والمداخيل التي توزعها هذه المؤسسة تحفز بدورها الطلب والنشاط الإقتصادي، لذلك عن طريق الإستثمار يحدث ما يعرف بمضاعف الإستثمار.

كما أن الإستثمار يؤثر على العرض من خلال رفع مستوى طاقات الإنتاج وأحجام المواد الموجودة، إدماج عنصر الإبتكارات داخل جهاز الإنتاج، لذلك فهو عنصر مهم داخل المؤسسة من خلال رفع ميزاتها التنافسية ومحفز قوي لعملية التنمية الإقتصادية.

الفرع الثاني:الأهمية الإجتماعية:

تشغيل فئات معتبرة من الأسر أو الأفراد العاطلين وبالتالي ضمان توفير لهم مداخيل فردية ومنه رفع مستوى الدخل الوطني والإستهلاك الإجمالي، وبهذا الصدد نوه المفكر الإقتصادي الشهير كينز إلى ضرورة الإستثمار لإمتصاص البطالة وتحقيق الرفاهية الإحتماعية.

[1]– برابح فاطمة، سياسة تدعيم الإستثمار في الجزائر وإشكالية التوازن القطاعي (دراسة تقييمية للبرامج التنموية2001–2014) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث "ل.م.د" في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت،2011–2018، ص11.

[2]– براهيمي بن حراث حياة، مرجع سابق، ص ص 9–10.

المطلب الثالث: محددات وعوامل الإستثمار

يتحدد حجم الإستثمار بعدد من الظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية وغيرها من الظروف السائدة في البلد، لكن الظروف أو المتغيرات الإقتصادية هي المحدد الذي سوف نركز عليه في هذا الجانب وهو يتمثل في الآتي[1]:

- **الإئتمان المصرفي:** إن مدى توفر الإئتمان المصرفي في السياسة الداخلية للمصارف التجارية أو المصارف المتخصصة لدعم المشاريع أوشركات الأعمال سواء رأس المال العامل **(التشغيلي)** أو رأس المال الثابت **(الرأسمالي)** يعتبر عاملا محددا ومؤثرا على الإستثمار فإن توافر القروض المصرفية يساهم في دعم وتشجيع الإستثما، وبالعكس في حالة تقنين القروض قد يؤدي الى تحجيم الإستثمار.
- **النقد الأجنبي:** إن شراء السلع الرأسمالية كلآلات والمكائن التي يتم الإحتياج إليها لغرض الإنتاج وتقديم الخدمات، والتي يتم إسترادها من خارج الدولة وخاصة في الدول النامية وينشىء الحاجة إلى النقد الأجنبي لشراء هذه السلع، وربما لايكون ذلك متاحا لسداد قيمتها مما يؤثر ذلك سلبا على القرار الإستثماري.
- **عدم الإستقرار الإقتصادي:** إن عدم الإستقرار الإقتصادي يؤثر سلبا على عملية الإستثمار في البلد من خلال جوانب عديدة منها إرتفاع معدلات التضخم والتي تؤثر على الربحية المتوقعة وخاصة في حالة الشركات أو المشاريع التي تكون فيها الإدارة غير مغامرة، فإن حالة عدم التأكد تجعل هذه الإدارات تعيد هيكلة إستثماراتها بعيدا عن الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة وهذا يؤدي إلى إنخفاض الإستثمار **(حالة الإنكماش في الإقتصاد العام)**
- **إرتفاع المديونية الخارجية للدولة:** إن إرتفاع نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي تؤثر سلبا على الإستثمار الخاص من خلال مجالات عديدة منها: إستخدام الموارد المتاحة لخدمة المديونية العامة وربما يجعل الإستثمار العام يزاحم الإستثمار الخاص، كذلك قد يؤدي إرتفاع المديونية إلى تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج بدل إدخارها أو إستثمارها في داخل البلد **(وهذا قد يؤدي بصورة غير مباشرة إلى إرتفاع تكلفة رأس المال المطلوب للإستثمار).**

والبعض يحدد العوامل التالية التي تؤثر على القرار الإستثماري وهي:

1) **الإستثمار وسعر الفائدة:** إن الهدف الأساسي لأي إستثمار إقتصادي هو الحصول على مردودية كبيرة أوعالية في الإنتاج، بحيث يجب أن تكون هذه المردودية أكبر من مردودية الموجودات الأخرى أو إستثمار في مجالات أخرى ويعبر سعر الفائدة على القروض الممنوحة للمستثمرين عن الكلفة المالية الداخلة في

[1]– قاسم نايف علوان، مرجع سابق ، ص من 38 الى ص 40.

قرار الإستثمار، وبهذا يمكن القول أن هناك علاقة عكسية بين معدل الفائدة وحجم الأموال المعدة للإستثمار، بمعنى كلما زاد معدل الفائدة(كلفة إستخدام **رأس المال)** كلما تناقص الإستثمار وهذا لا يشجع المستثمرين على الإستثمار بإعتبار أن معدل الفائدة للإقتراض بمثابة تكلفة.[1]

2) **الكفاية الحدية للإستثمار**: هو سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لصافي العائد المتوقع من الإستثمار مساويا تماما لتكلفة الإستثمار الأولي خلال مدة معينة، ويوجد علاقة عكسية بين حجم الإستثمار والكفاية الحدية للإستثمار، مادام هناك علاقة طردية بين الكفاية الحدية للإستثمار ومعدل الفائدة، حيث كلما إرتفع معدل الفائدة (أ) كلما إنخفض الطلب على الإستثمار ومن ثم إنخفاض حجم الإستثمار[2].

3) **أسعار النفط:** ويعتبر هذا العامل من أهم العوامل المؤثرة في أسعار الأسهم، خاصة في البلدان المصدرة للنفط، حيث يؤدي إرتفاع أسعار النفط الى زيادة مستوى عائدات البلد الذي يصرف المزيد من الأموال على المشاريع التنموية للإقتصاد، وهذا مايؤثر على جميع مفاصل حياة المواطنين، وبالتالي على الإستثمار في الأسواق المالية.

4) **عوامل أخرى:** مثل مدى توفر الوعي الإدخاري أو الإستثماري لدى جمهور المستثمرين أو مدى توفر الأسواق المالية الكفؤ في البلد وغيرها.[3]

هناك الكثير من العوامل الإقتصادية المؤثرة في الإستثمار، إلا أن هذه المحددات **(العوامل)** التي سبق ذكرها تمتاز بشموليتها وتأثيرها المباشر والواضح في السوق وعلى المستثمر معرفة كيفية تأثير هذه العوامل على نشاط الإستثمار وخاصة سوق الأوراق المالية، وعلى المستثمر أن يكون متابعا جيدا للأحداث والمتغيرات البيئية بشكل عام لكي يكون قادرا على تحديد أثارها على الإقتصاد.

لقرار الإستثمار محددات عديدة تؤثر فيه بشكل مباشر ويختلف هذا التأثير من حالة لأخرى وسنتطرق إلى هذه المحددات للوقوف على حجم التأثير وهل هو في صالح إتخاذ قرار الإستثمار أم لا؟ وتتمثل هذه المحددات فيما يلي:[4]

1) **التطور التكنولوجي:** مما لا شك فيه أن التطور التكنولوجي في مجال إنتاجي معين أو أي نشاط إقتصادي يعتبر من العوامل المهمة في خلق فرصة إستثمارية جديدة، حيث أن إنتاج مادة جديدة أو إتباع طرق

[1]– برابح فاطمة، مرجع سابق، ص19

[2]– براهيمي بن حراث حياة، مرجع سابق، ص 28–29.

[3]– قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص39–40.

[4]– جمال الدين برقوق، مرجع سابق، ص38–39.

إنتاجية متطورة في إنتاج السلع وفتح أسواق جديدة مثلا كلها تؤدي إلى زيادة الطرق الإستثمارية وبالتالي زيادة قدرة المستثمرين على توسيع حجم الإستثمار أو القيام بإستثمارات أخرى جديدة.

2) **إتجاهات التوقعات ودرجة المخاطرة:** يعتبر عامل التوقع بالظرف الإقتصادي من حيث درجة الإنتعاش ودرجة الإنكماش **(التفاؤل و التشاؤم)** من العوامل المؤثرة أيضا في قرار الإستثمار وحجمه وذلك من خلال تأثيرها المباشر على تقديرات المستثمرين لما سيؤول إليه الإستثمار في مجال معين أي تقديراتهم وتوقعاتهم لعائد الإستثمار في مجال إستثماري معين، فإذا كان التوقع بالإنتعاش أي التفاؤل من حيث إزدياد حجم السوق المتوقع وإستقرار الوضع السياسي، فإن ذلك سيشجع على زيادة حجم الإستثمار وتوسع مجالاته أما إذا كان التوقع بالإنكماش أي التشاؤم من حيث ضيق نطاق السوق وعدم الإستقرار السياسي فإن ذلك سيؤثر سلبا على مقدار حجم الفرص الإستثمارية وبالتالي حجم الإستثمار ذلك أن توقعات الربحية أو لعائد المتوقع ستكون أقل مما هي عليه في الظروف الإعتيادية أو ظروف الإنتعاش والتفاؤل.

3) **حجم سوق الإستثمار وطبيعة المناخ الإستثماري:** أوضحت العديد من الدراسات والبحوث التطبيقية أهمية عامل حجم السوق كمحدد لقرارات الإستثمار، حيث أكدت هذه الدراسات على أن إتساع حجم السوق يعتبر من عوامل زيادة الكفاءة في إستخدام الموارد الإقتصادية المتاحة وتحقيق الوافرات الإقتصادية...وبالتالي زيادة حجم الإستثمار إضافة إلى إتساع حجم السوق يؤدي إلى خلق فرص إستثمارية جديدة متكاملة أو مرتبطة مع الإستثمار قائمة كما أنه يؤدي إلى زيادة ربحية الإستثمارات القائمة مما يخلق فرص إستثمارية جديدة، من خلال تأثيره في قرار إستخدام وإستثمار هذه الارباح في مجالات متعددة، بالإضافة إلى أن المناخ الإستثماري الذي يتضمن العوامل الأساسية والتي تعتمد على درجة الإستقرار السياسي والإقتصادي ودرجة كفاءة الدولة في بناء البنية الأساسية الأمر الذي يوفر المناخ السياسي والإقتصادي والإجتماعي الملائم لخلق فرص الإستثمار وزيادتها.

القوانين والتعليمات المالية: إن القوانين والتعليمات المالية أثرا في زيادة حجم الإستثمار أو توسيع الإستثمار القائم ومن هذه الأمور القانونية مسألة الضرائب، التي تؤثر بشكل مباشر في قرار الإستثمار وفي تحديد إتجاهاته وطبيعة وحجم العائد المتوقع من تلك الفرص الإستثمارية.

المبحث الثاني: ماهية التمويل

إن النظرة التقليدية للتمويل هي الحصول على أموال و إستخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع والتي ترتكز أساسا على تحديد أفضل مصدر للحصول على أموال من عدة مصادر متاحة، ففي الاقتصاد المعاصر أصبح التمويل يشكل أحد المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة وتوسيعها وتطوير رأس المال خاصة لحظة تمويل رأس المال المنتج .

المطلب الأول: مفهوم التمويل

يخلط بعض الدارسين بين مفهوم الإدارة المالية وبين التمويل، ولكي نستطيع التمييز بشكل دقيق بين المفهومين سنقوم أولا بتعريف المصطلحين.

تعرف عملية التمويل financing على أنها الحصول على أموال من أنسب المصادر حسب إدارتها واستخدامها، بالإضافة إلى التخطيط والرقابة المالية، أي إدارة كل النواحي المالية للشركة. فالإدارة المالية هي التطبيق العملي لمفاهيم علم التمويل في الشركات، بينما علم التمويل finance كأحد مجالات المعرفة.

الشكل (1-1) مجالات التمويل

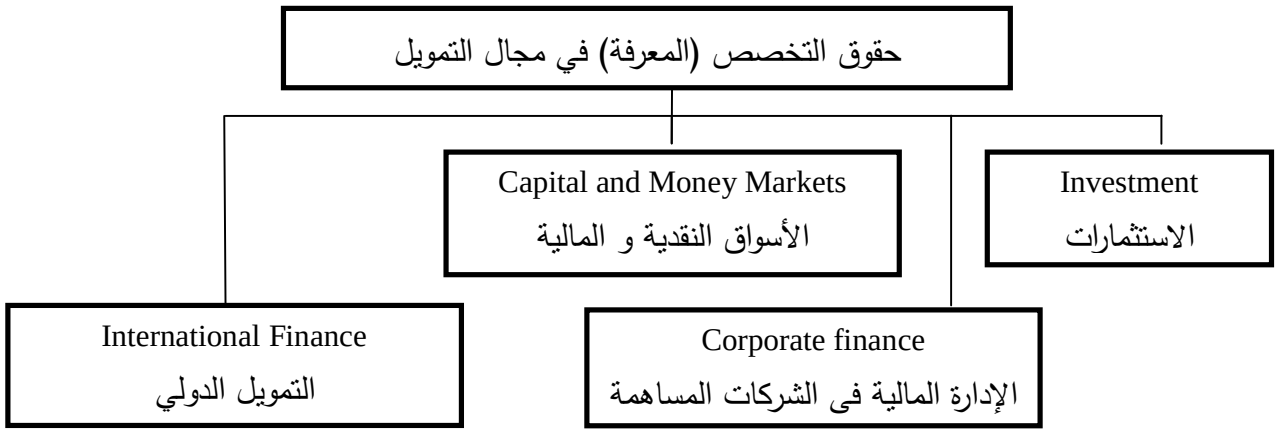

المصدر :قورين الحاج قويدر ،جامعة شلف، الجزائر، سبتمبر 2007.

من خلال الشكل (1) نلاحظ أن مجال التمويل هو مجال واسع.

فالمقصود هنا بكلمة تمويل هو مجال من مجالات المعرفة، وليس مجرد وسيلة للحصول على أموال في منشاة، ويعود اتساع التمويل إلى ما تشهده المجتمعات المتقدمة من تطور ورقي ونهضة في شتى المجالات، علما أن هذه التطورات والإنجازات لم تتحقق، بسبب امتلاك الموارد فقط، بل لأنها متطورة إداريا، بمعنى إنها إستطاعت أن تمد مؤسسات الإنتاج بالمال والموارد الأخرى لتوسيعها أو تفريعها بالإضافة إلى مد هذه المشاريع بالعنصر

البشري المؤهل لإدارة هذه الموارد ويجب معرفة أن الطرق المختلفة التي تحصل بها الشركات أو المؤسسات على ما تحتاج إليه لقيامها وازدهار نشاطها من أموال هي أولما يفكر به كل صاحب مشروع أو مدير، فالفرص الإستثمارية تتمتع بالكثافة، بينما رأس المال يتمتع بالندرة، و بقدر حجم التمويل ووفرة مصادره، وحسن استثماره يكون العائد أو الربح الذي هو هدف كل نشاط إقتصادي للقطاع الخاص . [1]

وفي ظل الإقتصاد الحديث فإن كل شخص يستخدم مفاهيم التمويل بشكل من الأشكال سوءا كان هذا التمويل ملكا للدولة، أو ممولا من أشخاص بغض النظر عن حجمه، ومن هنا فإن مجال العلوم المالية هو مجال واسع إذ أخذ بالتطور المستمر مع تطور مجالات الحياة كافة، فكما هو موضح بالشكل السابق فإن مجال العلوم المالية هو الإستثمار والأسواق المالية والنقدية وتمويل الشركات والتمويل الدولي، فالتمويل علم لا يقتصر على فقط على الحصول على الأموال، بل يتعدى ذلك، لكي ينتقل ويكون مسؤولا عن جانب الإستثمار فرجل التمويل ومنذ الستينات أصبح صاحب قرار، ويتحمل مسؤولية إدارة الشركة والحفاظ عليها بتعظيم قيمتها .

فعلم التمويل علم واسع وديناميكي وفي حالة تطور دائم، لذلك نجد يشمل تخصصات متعددة، ومن يرغب في التخصص والعمل في مجال التمويل عليه الإدراك التام والمعرفة الشمولية بهذه الجوانب والتخصصات.[2]

يقول "موريس دوب " التمويل في الواقع ليس إلا وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية القائمة .

أما الكاتب "بيش" فيعرفه على أنه الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها .

وكذلك يعرفه على توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص وعام.

كما يعرف التمويل على أنه الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد والزاميته لتمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من مجرى النقد والزاميته لتمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من التزامات في وقت محدد .

وبصفة عامة يتمثل التمويل في كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقدية واستثمارها في عمليات مختلفة ساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ظل النقدية المتاحة حاليا للإستثمار والعائد المتوقع الحصول تحقيقه منه، والمخاطر المحيطة به، واتجاهات السوق المالية .

---

[1]– نور الدين أبوالرب، مدخل إلى علم التمويل، جامعة النجاح الوطني عمادة البحث العلمي، نابلس، فلسطين،2002، ص من 1 إلى 3.

[2]–نور الدين أبو الرب، المرجع نفسه، ص 4.

كما يعرف أيضا على أنه أحد المجالات المعرفة تختص به الإدارة المالية وهو نابع من رغبة الأفراد ومنشآت الأعمال لتحقيق أقصى حد ممكن من الرفاهية.

ومن خلال هذه التعاريف يمكن أن نستخلص أن التمويل هو توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الإقتصادية وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة إليها إذ أنه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات وأن يكون بالقيمة المطلوبة وفي الوقت المطلوب، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها والخاصة في الوقت المناسب .[1]

وبصفة عامة يتمثل التمويل في كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقدية واستثمارها في عمليات مختلفة ساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ظل النقدية المتاحة حاليا للإستثمار والعائد المتوقع الحصول تحقيقه منه، والمخاطر المحيطة به، واتجاهات السوق المالية .[2]

وفق المنظور الحديث فإن التمويل هو عملية البحث عن التوليفة المثلى من مصادر الأموال التي تحقق أهداف الإدارة المالية " أما أهداف الإدارة المالية فتتمثل بتعظيم ثروة المالك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم، حيث أن هذين المتغيرين عند تحديدهما يأخذان بالإعتبار مجموعة من العوامل منها تكاليف التمويل توجهات المالك الربح المحاسبي، وغيرها من المتغيرات التي تؤثر على عملية التمويل المناسب. وعادة فإن التمويل الذي يفي بالغرض بأن يكون بالمبالغ مطلوبة فقط، ظرفي ومتنوع .[3]

[1]– قورين الحاج قويدر، مفهوم وأهمية التمويل وأنواعه، مجلة علوم إدارة الأعمال، الجزائر، سبتمبر 2007.

[2]– بقاش وليد، بن دادة عمر، حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى التمويل في ظل التمايز بين مصادر التمويل التقليدية والإسلامية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 4، العدد 1(2019)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 06/30 /2019.

[3]– بقاش وليد، بن دادة عمر، المرجع نفسه، ص 55.

المطلب الثاني: أنواع التمويل

يندرج الحديث عن أنواع التمويل ضمن "سؤال التصنيف "أي فرز ونمذجة هذه الأنواع، وشأن أي مسالة تصنيفية أخرى، هناك الكثير من النظريات التي تنظر إلى التمويل من زاويتها الخاصة، لذلك فهناك الكثير من أنواع اعتمادا على هذا المنهج أو ذاك .

وإذا كان هدفنا الإشارة إلى كل أنواع التمويل فإننا لن نشير إلى النظرة أو المنهج الذي تم التصنيف وفقا له.

- **التمويل المحلي :** يتمثل التمويل المحلي في كل الموارد المالية المتاحة، والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة .
- **التمويل الدولي:** تشير الكثير من البحوث الاقتصادية إلى أن مصطلح التمويل الدولي International Finance يتألف من كلمتين، وهذا يعني توفير المصادر المالية لتغطية النفقات جارية أو رأسمالية وفق شروط معينة تتضمن السعر والأجل، وبات هذا المفهوم شائعا منذ العقود الأولى من القرن العشرين إما كلمة International، فيقصد بها مجموع الدول، وقد شاع استخدامه بعد الحرب العالمية الثانية، حيث النظام الدولي الجديد الذي ساد بعد الحرب، ونشأة على أثره المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء و التعمير ...[1]
- **التمويل من حيث المدة:** التصنيف حسب الزمن أو المدة تصنف مصادر التمويل نسبة إلى هذا العنصر إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي مصادر التمويل قصيرة الأجل، مصادر التمويل متوسطة الأجل، مصادر التمويل طويلة الأجل.
- **مصادر التمويل قصيرة الأجل :** يقصد بالتمويل قصير الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير على أن يتم ردها خلال فترة زمنية لا تتعدى السنة الواحدة، وتكون تلك الأموال موجهة لنشاط الاستغلال من بين أهم مصادر التمويل هذه نذكر الائتمان التجاري[2]
- **مصادر التمويل متوسطة الأجل :** يقصد بالتمويل متوسط الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من بقايا المتعاملين الاقتصاديين سواء في صورة أموال نقدية أو أصول والتي عادة ما تكون مدة

[1]– تكواشت رانيا، دور النظام المالي و نظام النقد الدولي في تعزيز النظام المالي، مجلة ايكوفاين، المجلد2 ،(2020)، جامعة طاهري محمد –بشار– ، الجزائر، ص 45

[2]–حدادو فهيمة ، محاضرات في مقياس إدارة مصادر التمويل، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر ، 2021–2022، ص4.

استحقاقها تتراوح بين سنتين و سبع سنوات، وعادة ما تكون هذه القروض موجهة لشراء وسائل الإنتاج المختلفة أي أنها وسيلة من وسائل تمويل الاستثمار التشغيلي للمؤسسة.

- **مصادر التمويل طويلة الأجل:** وهو التمويل الذي تحصل عليه المؤسسة من البنوك والمؤسسات المالية، والذي يتم إهتلاكه في فترة تتجاوز عادة السبع سنوات[1].

التصنيف من حيث مصادر التمويل:

- **التمويل الداخلي** : تضع المؤسسة نسب مستهدفة لتوزيعات الأرباح وهذا من خلال مقارنتها مع احتياجاتها الاستثمارية وكذلك توقعاتها بشأن التدفقات النقدية المستقبلية وهذا في الظروف العادية، تتبع المؤسسة سياسة ثابتة بشأن توزيعاتها، بمعنى أنها تتجنب أي تغييرات مفاجئة خاصة تلك التي تنطوي على النقص في الأرباح الموزعة، فإذا كانت قيمة الأرباح المحتجزة تفوق الاحتياجات الاستثمارية فالمؤسسة تقوم بتوجيه جزء منها لسداد الديون أو باستثمارها في أوراق مالية سهلة التسويق وأما في حالة حدوث العجز في حجم الموارد المالية اللازمة لتمويل استثمارات فيصعب تأجيلها في هذه الحالة تلجأ المؤسسة لاستخدام جزء من الرصيد النقدي أو بيع جزء من أوراق المالية سهلة التسويق، إذا لم تتمكن المؤسسة من توفير الموارد المالية اللازمة من المصادر الداخلية فإنها تلجأ أولا نحو الاقتراض مباشر أو بإصدار سندات [2].
- **التمويل الخارجي:**

1. **-التمويل الخارجي المباشر:** نظرا لضعف إمكانية بقاء المؤسسات على التمويل الداخلي الذي غالبا لا يخدم أهدافها المتوسطة وطويلة المدى، فإنها تلجا إلى مصادر تمويل خارجية حتى تتمكن من حل مشاكلها المالية وتمويل مختلف احتياجاتها، ومن بين أهم المصادر الخارجية التي قد تجعل نشاط هذه المؤسسة ناجحا والتي تلجا إليها بكثرة يوجد :التمويل البنكي (سواء كان تقليديا أو إسلاميا)، القروض ولصكوك بمختلف أنواعها، التمويل عن طريق الائتمان التجاري من طرف الموردين، اعتماد بعض المؤسسات المالية للتمويل، التمويل بالمشاركة(شركات رأس مال مخاطر)، أو اللجوء إلى السوق المالي من خلال طرح السندات والأسهم ومختلف المشتقات المالية .

واختيار أحد الأساليب يتطلب دراسة تكلفة التمويل وبالطبع سيقع الاختيار على أقل تكلفة وأكبر عائد للمؤسسة، وبعبارة أخرى ما هو التمويل المناسب للمؤسسة والذي سيزيد من نمو رأسمالها. [3]

---

[1]– بقاش وليد، بن دادة عمر، المرجع السابق نفسه، ص 64.

[2]–معيزة مسعودة مير، هباش فارس، نظرية ترتيب مصادر التمويل كمدخل لتفسير محددات التمويل بالقروض الاستثمارية للم ص م في ظل اقتصاد الاستدانة _دراسة حالة الم ص م في الجزائر، ص 127.

[3]. – براهيمي بن حراث حياة ، مرجع سابق ، ص 35

2. **التمويل عن طريق الأسهم:** الأسهم هي صكوك متساوية القيمة، وقابلة للتداول بالطرق التجارية، والتي يتمثل فيها حق المساهم في المصرف كأسهم في رأس مالها، وتخول له ممارسة حقوقه في المصرف لاسيما حقه في حضور الجمعية العامة وحصوله على الأرباح.
3. **الأسهم العادية** :هي الأسهم التي لا تمنح لحاملها أية ميزة خاصة من المساهمين سواء في أرباح المصرف خلال مدة بقائها، أو في موجوداتها عند تصفيتها، وتصدر الأسهم في فئات متعددة بمزايا مختلفة مثل أسهم عادية فئة (أ) ذات مركز مميز في الحصول على ربح لكن لا تتمتع بحقوقها كاملة التصويت وأسهم عادية فئة (ب) لها مركز أقل من حيث الربح لكن لها حق كامل في التصويت [1]
4. **الأسهم الممتازة:** يمثل السهم الممتاز مستند ملكية له قيمة اسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية، شأنه في ذلك شأن السهم العادي في بعض النواحي من أهمها: يمثل صك ملكية ليس له تاريخ استحقاق، مسؤولية حامله محدودة بمقدار مساهمته، ومن ناحية أخرى تشبه الأسهم الممتازة السندات فيما يلي: إن نصيب السهم من الأرباح محدد بنسبة معينة من قيمته الإسمية [2] .
5. **السندات :**

تعرف السندات على أنها أوراق مالية تشمل مديونية الشركة تجاه الغير نتيجة تقديم هذا الأخير قرضا للشركة، يسدد عادة بعد فترة طويلة الأجل ويحصل صاحب السند على فائدة يتفق عليها وتسدد بصفة دورية [3].

[1]– خانم نوري كاكه حمه العطا، تأثير أسعار أسهم المصارف في حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية، دراسة تحليلية في القطاع المصرفي، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة ،الجزائر، المجلد 18 العدد 1(2020) ص 42.

[2]– بلعيدي محمد، محاضرات في مقياس الأسواق المالية ، جامعة قسنطينة 2– عبد الحميد المهري، الجزائر، 2021/2020 ، ص33

[3]-Hadjer Barhoum ;Spur Innovationby Venture Capital ;Journal Of Human Sciences Oum El Bouaghi, University .

المطلب الثالث :أهمية التمويل

تتبع أهمية التمويل بالنسبة للمؤسسات من أهمية مختلف أنواع المؤسسات بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، فهي من البداية أساس الإنتاج وأصل النشاط الاقتصادي، وكذا لها قدرة عالية على تنمية الاقتصاد، وتحديث الصناعة وخلق روح التنافس بين مختلف أنواعها، كما أن هذه المؤسسات في حاجة مستمرة للتمويل في مختلف مراحل حياتها، وتتوقف أهمية الوظيفة المالية على حجم المؤسسة فالمؤسسات الصغيرة تمارس هذه الوظيفة من خلال الإدارة المحاسبية، بينما تزداد أهمية هذه الوظيفة مع نمو المؤسسة وتطورها وبذلك تبرز الإدارة المالية كوحدة مستقلة. وتكتسب وظيفة التمويل أهمية كبيرة تتمثل أهمها فيما يلي :[1]

- تخصيص أصول المشروع السائلة والإختيار بين البدائل
- اتخاذ القرار في مدى الإعتماد على المصادر الخارجية في التمويل، فهي تقرر الحصول على المال بالتوليفة الملائمة ما بين أموال الملاك وأموال الدائنين، ومن هذه التوليفة تتحدد تكلفة التمويل.
- إيجاد التمويل المناسب وإدارة رأس المال، والمحافظة على الموارد المالية المتاحة وحمايتها من خطر الإفلاس.
- تحقيق أهداف المؤسسة فيما يتعلق باقتناء واستبدال المعدات.
- وسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
- تحرير الأموال والموارد الأولية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها
- لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده، وتتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية وذلك حسب احتياجات وقدرات البلاد التمويلية.

ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها. ومن هنا نستطيع القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك من خلال:[2]

- تحقيق المبالغ النقدية اللازمة للوحدات الإقتصادية ذات العجز في أوقات حاجتها إليها.
- تحقيق النمو الاقتصادي والإجتماعي للبلد مما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة.
- المساهمة في القضاء على البطالة من خلال توفير مناصب شغل جديدة.

[1]– سميرة مناصرة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل التقليدي والتمويل المستحدث دراسة حالة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2015–2016، ص73–74.

[2]– بلحراش عائشة، محاضرات في مقياس تمويل المؤسسات، كلية العلوم والتسيير وعلوم التجارية، جامعة أبو بكر، تلمسان، الجزائر 2015–2016، ص15.

- تحقيق الأعراض والأهداف المسطرة من طرف الدولة.
- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضع المعيشي لهم توفير السكن، العمل.... إلخ.

إضافة إلى هذا فإن التمويل يهدف إلى تحسين الوضعية المالية للمؤسسة على المدى القصير وضمان بقائها في الحياة الاقتصادية على المدى الطويل.

المبحث الثالث: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إستطاعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال العشرينيتين الأخيرتين أن تبرهن على فاعليتها الإقتصادية في ترقية النشاط الاقتصادي وذلك رغم التحولات الاقتصادية التي مر بها العالم .

المطلب الأول: مفهوم وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد اختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف البيئة والمحيط، والظروف القائمة في كل بلد، وكذا الهيئات الدولية المهتمة بالتنمية وشؤون الدول النامية حسب المعايير المعتمدة في كل تعريف، معيار رأس المال، معيار عدد العمال، الحصيلة السنوية، إجمالي الأصول. كما أنها تتميز بمجموعة من خصائص تميزها عن باقي المؤسسات الكبيرة مما يؤهلها أن تلعب دورا هاما في التنمية المحلية .

الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لقد قامت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العديد من التعاريف ويمكن أن نعرض بعض التعاريف فيما يلي:

تعريف البنك الدولي :

يستند البنك الدولي لتعريف هذا النوع من المؤسسات إلى معيار عدد العمال، ويصنف المؤسسات الصغيرة على أنها تلك التي تشغل أقل من 10 عمال، والمؤسسات الصغيرة تلك التي يعمل بها ما بين 10 إلى 50 عامل، أما التي تشغل ما بين 50 إلى 100عامل فهي تصنف كمؤسسات متوسطة، وما فوق ذلك فهي مؤسسات كبيرة [1]

تعريف الاتحاد الأوربي: اعتمد الاتحاد الأوروبي في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ثلاث معايير هي رقم الأعمال، عدد العمال، وإجمالي الميزانية ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

[1]– معطوب سعيد، مشري إيمان، واقع مساهمة هيئات التمويل والمرافقة في دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة حالة مركز الدعم والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – خنشلة، الجزائر، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 09 ،العدد 01 /مارس 2021، ص 373.

جدول رقم(01-01): يوضح تصنيف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	إجمالي الميزانية
متوسطة	[249-50]	<50 مليون أورو	<43 مليون أورو
صغيرة	[49-11]	<10 مليون أورو	<10 مليون أورو
مصغرة	[10-1]	<2 مليون أورو	<2 مليون أورو

Commission européen, Guide de l'utilisateur pour la définition des PME 2015, P 11.

تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنظور الأمريكي هي التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة بحيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه، وقد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين ولذلك حدد القانون حدودا عليا للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة[1].

مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يجمع المختصون على أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي تعرف عموما على أنها منظمات مستقلة لا يزيد عدد عمالها 500، تملك خصائص محددة تميزها عن المؤسسة الكبيرة منها :جمع الملك| المسير بين أدوار عديدة و انهماكه شخصيا في العمليات اليومية لمؤسسة، محدودية نطاق النشاط من حيث المنتجات وقاعدة الزبائن، وافتقارها للمختصين في ميدان الجودة[2] .

الفرع الثاني: خصائص ومميزات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص والمميزات وكذالك بمجموعة من السلبيات والمتمثلة فيما يلي:

1. **سهولة التأسيس:** يمكن لأي شخص عادي حتى ولم يكن يملك مؤهلات علمية، أن يقيم مشروع خاصا به، ذلك أن تأسيس مؤسسة صغيرة أو متوسطة يكون من دون شك أيسر من إنشاء مؤسسة كبيرة، لأنها تحتاج رؤوس أموال صغيرة، بالإضافة لبساطة الإجراءات الإدارية المرتبطة بتأسيسها .
2. **الاستقلالية في الإدارة:** في هذه المؤسسات يسيطر نمط الملكية الفردية أو العائلية، ويترتب عن ذلك ارتباط الإدارة بالملكية. مما يكسبها المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات.
3. **حرية الدخول والخروج من السوق:** نظرا لانخفاض قيمة الرأسمال الثابت وخاصة الآلات والمعدات التي يتألف منها خط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقلة المخزون السلعي من المواد الأولية

[1]–بوغرارة بومدين، غربي ناصر صلاح الدين، مدى توافق صيغ تمويل الإسلامي مع الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 04، العدد1، ص151.

[2]– نورالدين ابو الرب ، مرجع السابق نفسه ، ص 05.

والمنتجات النهائية وارتفاع إلى الخصوم وحقوق أصحاب المشروع، وسهولة تحويل أصول هذه لمؤسسات إلى سيولة بالبيع دون تكبد خسائر كبيرة، فإن ذلك يتيح للمؤسسة الفرصة للدخول إلى السوق والخروج منه بحرية أكبر من المؤسسات الكبيرة .

4. **سهولة الإدارة وبساطة الهيكل التنظيمي:** يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبساطة ومستوى تعقيد أقل مما هو عليه في المؤسسات الكبيرة، لذلك تتم فيها الإدارة بالمرونة والسهولة في اتخاذ القرار.[1]

المرونة الكبيرة: تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة أكبر مقارنة بالمؤسسات الكبيرة وذلك لتكيفها مع محيطها بشكل أسرع كما أنها تقوم على أساس الإنتاج بدفعات صغيرة بناءا على الطلب. وبالتالي فهي تكملة لأنشطة المؤسسات الكبيرة .[2]

5. **نقص التكاليف الضرورية للتدريب و التكوين:** تتميز هذه المؤسسات بعدد حاجتها الكبيرة للتدريب والتكوين نتيجة اعتمادها على أسلوب التدريب الذاتي أثناء العمل بالإضافة إلى عدم استخدامها لتقنيات إنتاج معقدة[3].

6. **تحقيق الأمان الوظيفي** :إن الدولة لا تقوم بتعيين المتخرجين من الجامعات إلا نادرا وبالتالي فإن المشكلة التي تواجه ألاف بل الملايين المتخرجين الآن هي إيجاد منصب عمل، وعلى هذا فإن الفرد عندما يفكر وهو طالب في مشروع صغير، فهو بهذا يحل أهم مشكلة في حياته وهي الحصول على فرصة وظيفية متميزة، وبالطبع إذن توافرت هذه الفكرة يكون قد حقق الأمان الوظيفي لنفسه و لغيره فيما بعد.

7. **انخفاض مستويات رأسمال المعامل:** عموما تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكنولوجيا بسيطة وأقل كثافة لرأس المال وذلك بسبب تخصصها في عمليات إنتاج محدودة مما يساهم في امتصاص الفائض في المسألة وتوظيفها.[4]

8. **قصر فترة الاسترداد:** فترة الإسترداد هي الفترة المطلوبة استرداد تكاليف إستثمار مشروع من واقع تدفقاته النقدية، وقصر هذه الفترة هو نتيجة صغر حجم الرأسمال المستثمر.

---

[1]– دعاس سهام ، مرجع سابق ،ص4 ، ص 6.

[2]– كربوش محمد، بلميمون عبد النور، الهيكل التنظيمي و فعالية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، دراسة مقارنة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصينية و مثيلاتها الجزائرية، مجلة الإدارة الاقتصاد، الجزائر، المجلد 13، العدد 2، ص38.

[3]– بن أحمد كلثوم، بن عبد العزيز سفيان، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، ص 343.

[4]– كربوش محمد، بلميمون محمد، المرجع نفسه، ص 38 .

9. **حرية الدخول والخروج من السوق:** نظرا لانخفاض قيمة الرأسمال الثابت وخاصة الآلات والمعدات التي يتألف منها خط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقلة المخزون السلعي من المواد الأولية والمنتجات النهائية وارتفاع إلى الخصوم وحقوق أصحاب المشروع، وسهولة تحويل أصول هذه لمؤسسات إلى سيولة بالبيع دون تكبد خسائر كبيرة، فإن ذلك يتيح للمؤسسة الفرصة للدخول إلى السوق والخروج منه بحرية أكبر من المؤسسات الكبيرة .

المطلب الثاني :أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد

ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما تلعبه من أدوار اقتصادية وإجتماعية أهم مساهماتها في توفير مناصب الشغل وتحقيق التطور الاقتصادي وقدرتها على مقاومة الأزمات الاقتصادية والتي تبرزها فيمايلي:

- **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى النشاط الإقتصادي :**

وذلك من خلال مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الخام، الناتج الوطني والقيمة المضافة، إذ تسمح بزيادة حجم المعاملات على مستوى الاقتصاد الوطني .

- **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات:**

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نواة الصناعات التصديرية، من خلال ما تمتاز به من خصائص تساعدها على التحسين الدائم في جودة المنتجات، مع تخفيض التكاليف جراء ابتكار أساليب جديدة في الإنتاج، وبالتالي القدرة على خلق مزايا تنافسية تمكنها من غزو الأسواق الدولية وتنويع الصادرات وتوفير العملة الصعبة، ومن ثم تحسين وضعية الميزان التجاري .[1]

- **مساهمتها في تعبئة وزيادة حجم الاستثمار:**

- **تعبئة المدخرات:** تقوم المؤسسة باستقطاب فوائد الأموال والمدخرات الصغيرة كون تكاليف إنشاء هذه المؤسسة لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة من جهة وانخفاض درجة المخاطرة في الاستثمارات الصغيرة من جهة أخرى.
- **زيادة حجم الاستثمار:** تتميز المشاريع الصغيرة بارتفاع معدلات دورات رأس المال وتحقيق ربحية أعلى فهاتان الميزتان تؤديان إلى إضافة جزء من الأرباح المحققة لرأس المال وبالتالي نمو في حجم رأس المال نتيجة للإضافات المكررة. وهذا يجعل من المؤسسات الصغيرة نواة لصناعة كبيرة وبالتالي التأثير الإيجابي على الاقتصاد الوطني بزيادة الاستثمار والتنمية الشاملة.[2]

[1] - بن دعاس سهام، مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، المجلد 4 ،العدد 3، سبتمبر2021، ص7.

[2] – سامية عزيز، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، العدد 2، جوان 2011، ص88.

- **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الناتج المحلي:**

المشروعات الصغيرة أداة فعالة في توسيع القاعدة الإنتاجية عند تطبيق إستراتيجيات إنتاج بدائل الواردات لتوفير السوق من السلع الاستهلاكية والوسطية بالإضافة إلى اعتمادها على الخامات المحلية، والذي يؤدي إلى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي .[1]

- **مساهمتها في تقديم منتجات وخدمات جديدة ودعم وتمويل الصناعات الكبيرة:**

- **تقديم منتجات وخدمات جديدة:**

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة حيث تقوم بانتهاج السلع والخدمات المبتكرة ويمثل الإبداع جانبا من إدارة هذه المؤسسات والملاحظة أن كثيرا من السلع والخدمات ظهرت وتبلورت وأنتجت داخل هذه المؤسسات، وهذا يرجع إلى معرفتها لاحتياجات عملائها بدقة ومحاولة تقديم ومواكبة الجديد إضافة إلى ذلك يعطي فرصة أكبر لبروز أفكار متطورة وابتكارات جديدة مما يسهل بشكل كبير في عملية التنمية.

- **مساهمتها في دعم وتمويل الصناعات الكبيرة:**

للمؤسسات الصغيرة المتوسطة دور هام في تطوير الصناعات الضخمة مثل الصناعات التحويلية خاصة عن طريق المقاولة الباطنية ذلك لأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي الأساس والبداية الرئيسية لأنشطة الصناعة التحويلية في أغلب المجتمعات الحضرية وذلك تنويعا وتطويرا للأنشطة الاقتصادية التقليدية، الأخرى في الزراعة والتجارة، كما كانت أيضا نواة انطلاق النهضة الصناعية في الدول الصناعية حاليا.[2]

- **مساهمتها في التوازن الجهوي ودعم الاستهلاك:**

- **التوازن الجهوي:**

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق التوازن الجهوي ما بين المدن والأرياف، حيث أنه بسبب الظروف السيئة التي تعاني منها المناطق الريفية من انخفاض وتدني في مستوى التعليم والتكوين وارتفاع عدد العاطلين عن العمل، فإن الضرورة الاقتصادية والاجتماعية تقتضي توجيه عدد من الاستثمارات نحو المناطق الريفية، ومن التجارب التي صار يضرب بها المثل عن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير هذه المناطق التجربة اليابانية التي أثبتت كفاءتها في مجال التعاون بين الريف والمدينة، فالمصنع فيها يضع تصميما

[1]– سامية بن رمضان، واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، الجزائر، العدد9 ، جوان 2018، تاريخ القبول 2018/06/13.

[2]–سامية عزيز، المرجع السابق نفسه، ص 89.

للمنتج ثم يوزعه على الصناع في الأرياف للقيام بإتمام المنتج معتمدين في ذلك على المواد الأولية التي يحصلون عليها من المصنع الكبير ويعتبر ذلك تكاملا اقتصاديا .

-دعم الاستهلاك:

تغطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية نتيجة لانخفاض نصيب الأفراد في الدخل القومي. كما أن الانخفاض النسبي في أجور العاملين بالمؤسسة الصغيرة يؤدي لأن تكون قابلية للاستهلاك هذا ما يؤدي إلى زيادة حجم الاستهلاك الكلي، نسبة لتوجيه كل أو معظم دخلهم نحو الاستهلاك، وبصفة خاصة نحو السلع المحلية الأكثر تداولا واستهلاكا .[1]

- **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة:**

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات الفعالة، والتي تلعب دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة في الوقت الحالي، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في الجانب الاقتصادي والاجتماعي. إذ تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونتها وديناميكيتها مما يسمح لها لاستجابة لمتطلبات السوق، وكذا التأقلم مع الخصوصية الجهوية والمحلية لعناصر الإنتاج .حيث يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تتكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نظرا إلى سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة فيها، كما يمكنها الاستفادة من نتائج البحث العلمي لنظر إلى صغر حجمها وإمكانية قلمها مع التغيرات الاقتصادية. ذلك أن هذه المؤسسات تعمل في ظل محيط متغير يضم مجموعة من العناصر المتمثلة في الدولة والأطراف المتعاملة معها كما أصبح التلوث من أخطر التحديات التي تواجه هذه الشركات، إذ أصبح لزاما عليها ترشيد استخدامها للموارد، ووضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة من المخلفات الإنتاجية، واستخدام الموارد غير ضارة بصحة الأفراد، وكذا الحد من استعمال المركزات والألوان الصناعية، إضافة إلى إعادة تدوير واستخدام المنتجات والمخلفات في الإنتاج من أجل تفادي تراكم النفايات والبقايا التي ثبت علميا أنها تؤثر على البيئة.[2]

- **مساهمتها في توفير مناصب الشغل:**

تعد البطالة واحدة من أخطر المشاكل التي تواجه معظم دول العالم، ولاسيما الدول النامية، وهي بمثابة إخطبوط يشكل تهديدا واضحا للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وحتى الأمني، فلذلك تشير البيانات المتوافرة عن اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة، والتي تضم دول أوربا الغربية والولايات المتحدة وكندا واليابان، أن البطالة أصبحت واحدة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي أخذت تتبوأ رأس قائمة الأولويات في مجال رسم

[1]- العيد عماد ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين العراقيل و المساهمة في التنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوسيو اقتصادية –دراسة حالة الجزائر، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، الجزائر، المجلد 2015، العدد 1 ،ص 186.

[2]- بن دعاس سهام، المرجع السابق نفسه، ص8.

السياسات الاقتصادية، ولهذا نلاحظ مساهمة الـ م ص م مقارنة بالمؤسسات الكبيرة في حل مشكلة البطالة لكونها تستخدم في أغلب الأحيان الأساليب الإنتاجية التي تعتمد على عنصر رأس المال ولهذا فإن انتشار هذا النوع من المؤسسات يرفع من معدلات التشغيل.[1]

المطلب الثالث: طرق تمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مصادر)

تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى العديد من المصادر لتغطية وتسهيل احتياجاتها سنذكر منها التالي:

الفرع الأول: المصادر الداخلية

التمويل الذاتي:

يتمثل التمويل الذاتي في مجموعة الأموال التي أنشأتها المؤسسة بذاتها، وذلك من خلال العمليات الجارية التي تقوم بها، وهذه الأموال تبقى تحت تصرفها بصفة دائمة أو لمدة طويلة نوعا ما، وبالتالي تشكل موردا داخليا لتغطية احتياجاتها من التمويل، وبصفة عامة يعتبر التمويل الذاتي من وأهم مصادر التمويل طويل الآجل بالنسبة للكثير من المؤسسات خاصة في تلك المرحلة التي تلي إنشاء المؤسسة وذلك بسبب الصعوبات التي تواجهها في الحصول على احتياجاتها التمويلية من مصادر خارجية وبشروط معقولة .[2]

قدرة التمويل = نتيجة الدورة المالية + حصص الإمتلاك + حصص المخصصات ذات الطابع الاحتياطي

والتمويل الذاتي هوالمبلغ المتبقي لدى المؤسسة من قدرة التمويل الذاتي بعد توزيع الأرباح على أصحاب المؤسسة ومنه:

التمويل الذاتي =أرباح قبل الضريبة + الإهتلاكات +المؤونات – ضريبة المؤسسة – مبلغ الأرباح الصافية الغير موزعة

الفرع الثاني: المصادر الخارجية

الائتمان التجاري:

يعتبر الإئتمان التجاري شكلا من أشكال التمويل قصير الأجل الذي بوصل عليه المنشأة من الموردين، ويتمثل هذا النوع من التمويل في قيمة المشتَريات الآجلة للسلع التي تتاجر فيها، وتستخدمها المنشأة في العملية الصناعية، ويعد الائتمان التجاري من أهم مصادر التمويل قصيرة الأجل التي تعتمد عليه المنشآت بدرجة أكبر من اعتمادها على الائتمان المصرفي، أو غيره من المصادر الأخرى القصيرة الأجل.

كما قد يكون هو المصدر الوحيد القصير الأجل المتاح لبعض المنشآت، ومن مزايا هذا النوع من التمويل أنه يكون متاحا بالقدر المناسب وفى الوقت المناسب، كما أنه يعتمدون تعقيدات أو إجراءات رسمية من تقديم الطلبات ودراسة المركز المالي للعميل وتقديم الضمانات.

---

[1]– العيد عماد، المرجع السابق نفسه، ص 185.

[2]– بلحرش عائشة، محاضرات في مقياس تمويل المؤسسة، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2015–2016،ص ص8، 9.

إلا أن ما يعاب عليها فشل المشتَري بسبب ظروف البيع في الحصول على خصم تعجيل الدفع عند تجاوزه فتَرة الائتمان فتكون تكلفة الائتمان مرتفعة، كما أن هناك فرق بين سعر الشراء نقدا وسعر الشراء بالآجل[1]

أشكال الائتمان التجاري:

1. **الحساب الجاري المفتوح** : يقوم المشتري بالإتفاق مع البائع على أن يشتري من البضائع التي يريدها على الحساب على أن لا يتجاوز رصيده المدين له مبلغ معين
2. **الكمبيالات** : تعتبر الشكل الأقل تفضيلا من المدينين في الائتمان التجاري ولكنها أكثر تفضيلا من الدائنين
3. **الشيكات المؤجلة** : غير مفضلة لدى المدين بسبب خطورتها وعدم إلزامية التاريخ المكتوب عليها أي يمكن صرف الشيك في أي وقت. [2]

الفرع الثالث : حسب معيار الزمن

1) **التمويل المصرفي:** يمكن تعريف التمويل المصرفي بأنه: "الثقة التي يوليها البنك لشخص ما (طبيعي أو معنوي (حيث يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة متفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في: الفوائد، العمولات والمصاريف "ويأخذ التمويل المصرفي عدة أشكال مختلفة يمكن تصنيفها حسب المدة: إلى تمويل قصير الأجل- تمويل متوسط الأجل- تمويل طويل الأجل. حسب طبيعة التمويل: إلى تمويل نشاط الاستغلال – تمويل نشاط الاستثمار[3] .

- **تمويل مصرفي قصير الأجل** :هو ذلك التمويل الموجه لنشاطات الاستغلال المؤسسة، حيث تحصل عليه البنوك التجارية وتلتزم بتسديد تلك القروض خلال مدة لا تزيد عادة عن سنة، ويمكننا بصفة إجمالية تصنيف هذه القروض إلى صنفين : قروض عامة، وقروض خاصة.
- **التمويل المصرفي متوسط الأجل** :تلجأ المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لهذه القروض لتمويل أعمالها التوسعية أو الإستثمارات التشغيلية التي عادة ما تتراوح مدة استحقاقها من 2 إلى 7 سنوات و لعل أهم شروط

[1]–حدادو فهيمة ، المرجع السابق نفسه.

[2]–عليمة حساني ،فعالية المصادر الحديثة في تمويل المؤسسات الص م ، مذكرة التخرج مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير،2012 جامعة العربي بن المهيدي، ام البواقي، الجزائر، /2013، ص ص62،63 .

[3]–بن حراث حياة، يوسفي رشيد ،صيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة –دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (وكالة مستغانم)، الجزائر، ص 46.

موضوع التفاوض، بين المؤسسة وجهة الإقتراض هي الشروط المتعلقة بطريقة السداد والقيود المالية على الحرية التشغيلية للمؤسسة [1].

- **التمويل المصرفي طويل الأجل** :تزيد آجال القروض طويلة الآجال عن 5 سنوات أو 7 سنوات، وتنسخ بغرض إقامة مشاريع وعادة ما تمنح هذه القروض للمؤسسات الكبيرة والتي لها 24 جديدة أو تطوير أو توسيع مشاريع قائمة، حصة سوقية ومكانة في السوق، لكن قد تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) وذلك نظرا لضخامة أموالها وطول آجالها وارتفاع نسبة الأخطار فيها. وحتى تضمن البنوك استرجاع ما منحته من قروض متنوعة ومختلفة، يتطلب منها إعداد سياسة ائتمانية تعد وتدرس وتتابع التزاماتها وحقوقها اتجاه المستفيدين[2].

الفرع الرابع :التمويل عن طريق السوق الغير رسمية:

1-المصادر غير الرسمية: يمكننا تقديم تعريف مختصر لمصادر التمويل غير الرسمية كما يلي: "هو التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل غالبا خارج إطار النظام القانوني والرسمي في الدولة". وهي بذلك غير موحدة وتختلف من دولة لأخرى حسب عادات وتقاليد كل مجتمع.

أ- **الإقتراض من الأصدقاء والأقارب:** عادة ما لا يتوفر المال الكافي لدى معظم الأشخاص الذين يرغبون بفتح مشاريع جديدة صغيرة، وبذلك يضطرون إلى البحث عن مصادر أخرى للتمويل رغم أن هذا يعد ممارسة غير صحيحة عند انطلاق المشروع نظرا لوجوب عدم الخلط بين العمل والعلاقات الاجتماعية والعائلية حيث أن الاقتراض من الأصدقاء والأقارب يؤدي إلى خلق علاقات مالية شخصية تتعارض مع استقلالية صاحب المشروع والعمل تؤدي بالضرورة إلى التدخل بالعمل عن طريق محاولة النصح أو اتخاذ قرارات بشأن العمل لحماية مصالحهم، لكنه يبقى ضروريا في بعض الأحيان إذا ما أراد صاحب المشروع أن يحقق نتائج مرغوب بها .

ب- المرابين: نعني بهم الأشخاص الذين يقدمون قروضا بفوائد مرتفعة جدا على مستوى سوق الإقراض غير الرسمي. وهناك من يطلق عليهم اسم تجار النقود، ما يميز هم هو خبرتهم العالية في تقييم الاستثمارات الأمر الذي يجعلهم قادرين على تحمل مخاطر تمويل المؤسسات الصغيرة حديثة النشأة، يفضل المرابين عادة. تمويل المؤسسات التي تتميز بمعدلات نمو عالية، أي تلك التي تحقق عائد على الاستثمار يقدر بـ 30 % فأكثر للمؤسسات حديثة النشأة، هذا ما يفسر معدلات الفائدة العالية التي يطلبونها عند تقديم

[1]- عليمة حساني، قريش عمار، فعالية المصادر الحديثة في التمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم اقتصادية و علوم تجارية و علوم تسيير، جامعة العربي بن مهيدي، 2013/2012، ص64.

[2]- بن حراث حياة، يوسفي رشيد، المرجع السابق نفسه، ص 51.

قروض قصيرة الأجل. هذا وحسب إحدى الدراسات فأنه يمكن للمرابين توظيف خبراتهم ومعلوماتهم وعلاقاتهم المميزة على مستوى المؤسسات التي يقومون بتمويلها.

ت- **جمعيات تناوب الادخار والاستثمار:** وهي عبارة عن نظام ادخار يضم مجموعة من الأفراد الذين يشتركون في خصائص موحدة على أساس المستوى الاجتماعي أو العقائدي أن على أساس المهنة، والذين يتفقون على تاريخ محدد للاجتماع وتحصيل مدخرات الأعضاء ثم يتم الإستفادة من المبالغ المجمعة من طرف كل عضو بطريقة دورية.

إذن تتجلى أهمية هذه الجمعيات في زيادة حجم التمويل الشخصي لأصحاب الإستثمارات خصوصا في الدول النامية، أين تنشط هذه الجمعيات بكثرة نظرا لضعف النظام المالي[1].

الفرع الخامس : المصادر الحديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1. مؤسسات تمويل رأس المال المخاطر:SOCIETE DE CAPITAL RISQ

هي عبارة عن أسلوب أو تقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة شركات تدعى بشركات رأس المال المخاطر، وهذه التقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي بل تقوم على أساس المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه، وبذلك فهو يخاطر بأمواله، ولهذا نرى بأنها تساعد أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة أو التوسعية التي تواجه صعوبات في هذا المجال، حيث أن النظام المصرفي يرفض منحها القروض نظرا لعدم توفر الضمانات، في هذه التقنية يتحمل المخاطر(المستثمر) كليا أو جزئيا الخسارة في حالة فشل المشروع الممول. ومن أجل التخفيف من حدة المخاطر فإن المخاطر لا يكتفي بتقديم النقد فحسب بل يساهم في إدارة المؤسسة بما يحقق تطورها ونجاحها.

يضاف إلى ذلك كله أن دور شركات رأس المال المخاطر لا يقتصر على تمويل مرحلة الإنشاء فحسب بل يمتد أيضا إلى مرحلة التجديد، وكذا تمويل التوسع والنمو وهو ما يقتضي تقديم مخطط تنمية من طرف المؤسسة. [2]

---

[1]- بوعظم فايزة، قرارات تمويل المؤسسات الاقتصادية في ظل عدم تماثل المعلومات –نظرية الإشارة كمدخل مفسر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2021 /2022 ،ص، ص105،106 .

[2]- بريبش السعيد، رأس مال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر – دراسة حالة شركة sofinance ، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 05 /2007، ص07.

الشكل (1-2): مبدأ و أساس شركات رأس المال المخاطر

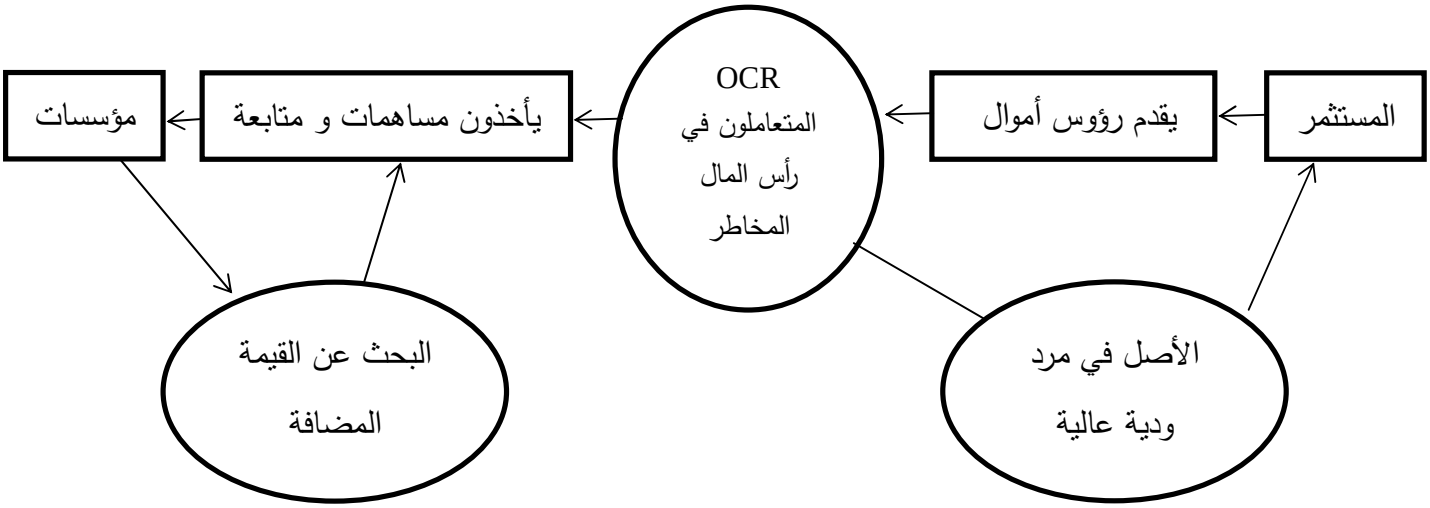

المصدر: بريبش السعيد، رأس مال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر – دراسة حالة شركة sofinance ، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 05 /2007، ص08.

مراحل تمويل رأس مال المخاطر:

إن أغلب مؤسسات رأس مال المخاطر تستثمر فقط في المؤسسات ضمن مراحل وقطاعات خاصة ومنه يمكن تصنيف مؤسسات رأسمال المخاطر حسب مراحل حياة المؤسسة كمايلي :

- **رأسمال الإنشاء بمعناه الواسع:** يتولى رأسمال الإنشاء تمويل مؤسسات ناشئة مبتكرة تحيط بها العديد من المخاطر و لديها أمل كبير في النمو والتطور، وتنقسم هذه المرحلة إلى مرحلتين :
- **رأسمال ما قبل الإنشاء أو قرب الانطلاق:** يخصص لتغطية نفقات البحث والتجارب وتطوير النماذج المعاملة والنماذج التجارية للسلعة الجديدة، وكذلك تجريب السلعة في السوق ومعرفة مدى الإقبال عليها، وهو تمويل صعب نظرا لخطورة احتمال الفشل لدى مؤسسة ليس لها كيان قانوني في هذه المرحلة .[1]
- **رأسمال الانطلاق** :يمثل المرحلة الأساسية لتدخل رأسمال المخاطر ويخصص لتمويل المشروعات في مرحلة الإنشاء، أو في بداية النشاط و يتفرع بدوره إلى مرحلتين: الانطلاق أو البداية بمعناه الضيق الذي يغطي مرحلة ما قبل البداية التجارية لحياة المشروع ثم المرحلة الأولى من التمويل والتي تغطي نفقات البداية التجارية، وتجمع هذه المرحلة كل المخاطر التي يعاني منها مشروع جديد وشركات رأسمال المخاطر هي الوحيدة التي تقبل تمويل المشروع خلال هذه المرحلة .

[1]– نبيلة قدور، التمويل برأس مال المخاطر و أهم تجاربه في بعض دول العالم، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية الإدارية، الجزائر، العدد السابع، جوان 2017 ،ص 890.

- **رأسمال التنمية** :يكون المشروع في هذه المرحلة التمويلية قد بلغ مرحلة الإنتاجية أو توليد الإيرادات، ولكنه يقابل ضغوطا مالية تجعله يلجأ إلى مصادر تمويل خارجية حتى يتمكن من تحقيق آماله في النمو والتوسع الذي يتراوح متوسطه بين 5%- 10% سنويا.
- **رأسمال تعاقب أو تحويل الملكية** :يستعمل هذا النوع من التمويل عند تغيير الأغلبية المالكة لرأسمال المشروع، أو تحويل مشروع قائم فعلا إلى شركة قابضة مالية ترمي إلى شراء عدة مشاريع قائمة وبالتالي خلال هذه المرحلة تهتم مؤسسات رأسمال المخاطر بتمويل عمليات تحويل السلطة الصناعية والمالية في المشروع، إلى مجموعة جديدة من الملاك.
- **رأس مال التصحيح أو إعادة التدوير** :يخصص رأس مال التصحيح للمشروعات القائمة فعلا ولكنها تمر بصعوبات خاصة، وتتوفر لديها الإمكانيات الذاتية لاستعادة عافيتها، لذلك فإنها تحتاج إلى إنهاض مالي فتأخذ مؤسسة رأس المال المخاطر بيدها حتى تعيد ترتيب أمورها، وتستقر من جديد في السوق، و تصبح قادرة على تحقيق الأرباح .[1]

الفرع السادس : قرض الإيجار المالي

هو عملية مصرفية ومالية تقوم على التزام تعاقدي بتأجير أجهزة وأدوات إنتاجية تستعمل لفترة معينة مقابل أقساط محددة، أي أن المؤجر والذي غالبا ما يتجاوز ثمن شراء الأصل الإنتاجي، حيثً يحصل على الربح (عائد الإيجار)، مجموع الأقساط وقيمة الأصول المتبقية عند نهاية العقد سوف تساوي حجم الائتمان وعوائده، أما المستأجر فإنه يدفع تلك الأقساط من الأرباح المحققة من استغلاله لتلك الأصول المؤجرة، والتي بدورها (أرباح الاستغلال) تفوق مجموع الأقساط المدفوعة، فهو بذلك :"نظام تمويلي يقوم بها المؤجر (الممول) لتمويل وشراء أصل رأسمالي بطلب من مستأجر (مستثمر) بهدف استثماره لمدة لا تقل عن 75 %من العمر الافتراضي للأصل المقابل دفعات (مقابل) التأجير(على أن تكون دفعات مقابل التأجير قد غطت تكلفة الأصل وهامش ربح محدد)، أو إعادة الأصل للمؤجر في نهاية مدة التأجير مرة أخرى.[2]

[1]- نبيلة قدور، المرجع السابق نفسه، ص 890.

[2]- خالدي فراح، قرض الإيجار التمويلي كآلية مستحقة لدعم المقاولتية في الجزائر، مجلة العلوم الإدارية والمالية، الجزائر، المجلد 04، العدد 03 (2020) ، ص99.

أنواع و صور القرض الإيجار المالي:

يتخذ قرض الإيجار عدة أنواع تختلف باختلاف الزاوية التي يتم النظر منها إليه :

أ. **التأجير المالي أو التمويلي:**

هو عبارة عن علاقة تعاقدية يقوم بمقتضاها مالك الأصل بمنح المستأجر حق استخدام هذا الأصل لفترة زمنية معينة مقابل دفع أقساط محددة، حيث تكون مجموعة هذه الأقساط مساوية لقيمة هذا الأصل المتاجر ولا يمكن إلغاء هذا العقد.[1]

ب. **التأجير التشغيلي :**

يطلق على هذا النوع أحيانا بتأجير الخدمات أو الإستئجار مع تقديم خدمات أخرى، وهنا تكون الشركة المؤجرة هي نفسها منتج الأصل محل الاهتمام، وتتحمل هذه الأخيرة مسؤولية الصيانة، وتوريد قطع الغيار للمستأجر، وتشمل جميع خدمات إعداد الأصل للتشغيل و يبقى فقط على المؤجر التأكيد التالي :[2]

- دفع الضرائب المفروضة على الأصل.
- دفع أقساط التامين على الأصل.
- توفير الصيانة اللازمة للأصل.

ت. **البيع ثم الاستئجار :**

تتم العملية بتدخل طرفين، حيث يمكن أن يلعب المؤجر أو المستأجر دور المورد أو المالك الأصلي المراد استئجاره، ففي الاستئجار المباشر يقوم المستخدم للأصل باستئجاره مباشرة من منتجه (أي المورد)، فيكون هذا الأخير هو المؤجر أيضا ولا مكان للوسيط المالي، أما البيع ثم الاستئجار فهو اتفاق بين منشأة و مؤسسة مالية أوشركة تأجير بمقتضاه تقوم المنشأة ببيع أصل تملكه إلى الطرف الأخر، على أن يقوم هذا الطرف بإعادة تأجير الأصل مرة أخرى للمنشأة، وهذه الطريقة تسمح لها بالحصول على موارد مالية أخرى (قيمة الأصل)جديدة قد تستخدمها في تمويل استثمارات أخرى، فيما تحتفظ بحق الإنتفاع بالأصل خلال فترة التأجير، و في المقابل تتخلى ملكية الأصل، و تدفع إيجار دوري للطرف الذي اشتراه وأعاد تأجيره لها، ويتوقع طبعا أن تكون مخصصات الإيجار والقيمة المتبقية من الأصل كافية لتغطية تكلفة شراءه وتحقيق عائد مناسب.

[1]– فرحاتي حبيبة، الآليات المستحدثة في تمويل المؤسسات ص م في الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر، 2013/20120 ،ص 66.

[2]– فرحاتي حبيبة ،المرجع نفسه، ص67.

ث. **التأجير الرفعي :**

أو الاستئجار المقرون برافعة التمويل، ويتضمن هذا النوع تدخل أربعة أطراف في العملية وهي المورد المستأجر والمؤجر والجهة المقرضة، وهنا يقوم المؤجر بشراء الأصل المطلوب ولكن يموله جزئيا بأمواله الخاصة، أما الباقي فيموله بقرض مضمون طويل الأجل من مؤسسة تمويلية بنكا تجاريا أو شركة تأمين أو ...

وعادة يستخدم المؤجر عقد الاستئجار كضمانة للقرض، أي رهن الأصل لصالح الجهة المقرضة وتسديد دفعات القرض من خلال دفعات الإيجار .[1]

الفرع السابع : صيغ التمويل في الاقتصاد الإسلامي

تتعدد صيغ التمويل في البنوك الإسلامية بما يتوافق مع طبيعة المشروع من جهة، ورغبات واحتياجات المتعاملين من جهة أخرى، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أصناف على النحو التالي:

أ. **التمويل بالمشاركة :**

يعد التمويل بالمشاركة من أهم صيغ التمويل والإستثمار، فالمقصود بالتمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية هو ما يعرف بشركة العنان في المال (شركة العقود بأموال العنان)، وذلك تحت إطار المعاملات المالية في الفقه الإسلامي، وهذه الشركة تكون بين اثنين فأكثر، على أن يتاجر في رأس المال مشترك بينهم، وهذا النوع من الشراكة جائز باتفاق الفقهاء .

و في التمويل بالمشاركة يشارك البنك العميل في الناتج المتوقع ربحا كان أو خسارة، وبعد أن يشتركا في إنشاء المشروع، أو استرداد معدات أو غير ذلك، وقد ظهرت في هذا العصر عدة صور للمشاركة من بينها :

- ✓ **المشاركة المنتهية بالتمليك (المتناقصة):** هي شركة يعطي البنك فيها لحق للشريك في الحلول محله في الملكية، دفعة واحدة أو على دفعات، حسب ما تقتضيه الشروط المتفق عليها.
- ✓ **المشاركة المتغيرة:** وهي البديل عن التمويل بالحساب الجاري المدين، حيث يتم تمويل العميل بدفعات نقدية حسب احتياجه، ثم يتم أخذ حصة من الأرباح النقدية .
- ✓ **المشاركة الثابتة:** هنا يقوم البنك بالإسهام في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين، مما يترتب عليه أن يكون شريكا في ملكية هذا المشروع مادام مستمرا، ومن ثم يكون شريكا في إدارته و تسييره والإشراف عليه.[2]

[1]–مداس حبيبة ، الآليات المستحدثة في تمويل المؤسسات الص م في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة قي العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة –،2021،2022 الجزائر، ص180.

[2]– بن مالك إسحاق، المرابحة كصيغة من صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، دفاتر السياسة و القانون، الجزائر، المجلد 15،العدد 01(2023)، ص104.

ب. التمويل بالمرابحة :

هو صورة من صور المعاملات البنكية التي تضعها البنوك الإسلامية لزبائنها أو لعملائها من أجل الحصول على رؤوس الأموال لإدارة حاجياتهم الشخصية كالمسكن أو الركب أو للقيام بالنشطات الاقتصادية التي تظهر في إنشاء أو توسيع المشروعات الاقتصادية التي يديرونها، إما في شكل مؤسسات أو شركات تجارية أو تجمعات، حيث تظهر المرابحة كأحد المصادر أو الآليات التي تحقق هذه الأهداف إضافة إلى باقي صيغ التمويل الأخرى .

شروط بيع المرابحة:

تعد المرابحة صورة من صور البيوع الجائزة، فهي بيع ما يملكه إنسان بما قام عليه وبفضل، والفضل هو الزيادة وهي الربح والمرابحة تكون فضلا عن القيمة لا عن الثمن ويستلزم فيها العلم بالثمن الأول والعلم بالربح والمبيع والثمن .[1]

ت. التمويل بالمضاربة:

المضاربة في اللغة مشتقة من الضرب في الأرض، **قال تعالى :" و آخرون يضربون في الأرض، يبتغون من فضل الله "[سورة المزمل الآية 20]**

أما اصطلاحا فهي عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبه المزج والتأليف بين عنصرين من عناصر الإنتاج وهما: عنصر العمل في عملية استثمارية تحقق فيها مصلحة الملاك والعمال المضاربين.[2]

صكوك المضاربة:

تعتبر صكوك المضاربة عقد بين طرفين (المضارب) والمستثمر (رب المال)، يقدم المستثمر رأس المال للمضارب الذي بدوره يقوم بتوظيفه في مشروع متفق عليه، على أن يتم تقسيم الأرباح المحققة وفقا لنسب معينة، أما الخسائر إذا قدر الله يتحملها أصحاب المال إذا لم يقصر المضارب أو يهمل .[3]

- قابلية التداول في أسواق رأس المال
- يمكن عمل ترتيبات معينة لضمان هذه الصكوك من قبل طرف ثالث وذلك توفير الإطمئنان للمستثمرين .
- يمكن للحكومة شراء الصكوك واسترداد حصة رب المال.
- يمكن إصدار هذه الصكوك لتشمل كافة القطاعات الزراعية والصناعية والخدماتية والعقارية وغيرها.

---

[1]– بن حملة سامي ، صيغ التمويل المصرفي لدى البنوك الإسلامية –عقد المرابحة نموذجا –، كلية الحقوق جامعة قسنطينة، الجزائر، ص، ص، 191 ،192.

[2]– محمد الأمين أباه، صيغ التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية بدائل لطرق التمويل في البنوك التقليدية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، الجزائر، المجلد 09 ،العدد 01 ،تاريخ 30.06.2022 ، ص290.

[3]– عائشة عزوز، ا لهندسة المالية الإسلامية كخيار استراتيجي لتفعيل السوق المالية الإسلامية ،مجلة المعيار، الجزائر، المجلد، 23،العدد 48 ،السنة 2019، ص581.

- سهولة الرقابة عليها من الجهات المستفيدة من التمويل لارتباطها بموجودات معينة.

تمويل الإستصناع : هو عقد يلتزم من خلاله البنك بتحقيق منشآت لصالح عميله مقابل علاوة تدخل فيها تكلفة المنشأة مضافا إليها هامش الربح، ويكلف البنك مقاولا لتنفيذ الأشغال، ويمكن تحويلها إلى سندات ذات استحقاقات متتالية، وقد بدأ هذا النوع من المعاملات يظهر في السوق المالي الإسلامي تدريجيا خاصة في استثمارات البنوك الإسلامية طويلة الأجل خاصة في استثمارات البنوك الإسلامية الخليجية.[1]

تمويل السلم: هو بيع آجل بعاجل، حيث يكون محل العقد مؤجلا ويكون الدفع معجلا، حيث أنها عملية بيع يتعهد فيها البائع بتوريد بعض السلع المعينة للمشتري في تاريخ مستقبلي مقابل مبلغ محدد مقدما يدفع بالكامل في الحال. وقد أقر الشرع الإسلامي بجواز هذا النوع من البيوع في مواطن عدة منها قوله تعالى:"يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه " سورة البقرة (الاية 282)[2]

تمويل الإيجار: يقوم البنك بشراء المعدات والتجهيزات التي يختارها الزبون ثم يأجرها لهذا الأخير في إطار مشاريع جديدة لتوسيع مشروع ما، وتعتبر صيغة التمويل بالإيجار من بين الصيغ الأكثر إستعمالا من طرف البنك، وينقسم التمويل الإيجاري حسب موضوعه إلى اعتماد إيجاري على أصول منقولة أو محل تجاري، وإعتماد إيجاري على أصول غير منقولة .[3]

[1] خولة عزاز، سعيدة ممو، صيغ التمويل الاسلامي كآلية لدعم ربحية البنوك الاسلامية :دراسة حالة بنك قطر الاسلامي مع الاشارة الى تجربة بنك البركة الجزائري، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، الجزائر، العدد السادس، مارس 2019 ، ص31

[2] داود غديري، واقع تمويل المشروعات الاقتصادية من خلال صيغ التمويل الاسلامي في الجزائر–تجربة بنك البركة الجزائري (وكالة سكيكدة)نموذجا–، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 09، العدد 01، الجزائر، مارس 2021، ص358 .

[3] سمير عماري ، دراسة تحليلية لواقع التمويل الاسلامي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة بنك البركة وكالة سكيكدة 2015–2017 ،مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد7، العدد11، الجزائر، 28–06–2019، ص138.

خلاصة الفصل:

إن ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل ما يلي:

يعد الإستثمار المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني ذلك لأنه يوجه الأموال إلى النشاط الاقتصادي من أجل تلبية الإحتياجات الوطنية المختلفة، له عدة أنواع وأهمية كبيرة في إنعاش الاقتصاد في بعض الدول، الإستثمار هو عنصر متقلب في الاقتصاد القومي نظرا لتأثيره بمحددات وعوامل أهمها سعر الفائدة، التغير في الدخل، التوقعات، مستوى الأرباح .

التمويل هو النواة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في توفير مستلزماتها الإنتاجية فهو عصب حياة مؤسسات الأعمال والتي بدونه لا يمكنها الاستمرار.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا مهما في بناء اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من خلال مساهمتها الإيجابية كتوفير العمالة وزيادة الناتج الوطني والمساهمة في خلق القيمة المضافة فقد اعتبرت هذه المؤسسات بمثابة قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويرجع ذلك للخصائص الهيكلية التي تتميز بها كصغر الحجم و المرونة الديناميكية.

فصعوبة وضع تعريف عالمي موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة راجع إلى عدة عوامل وأسباب خاصة بكل دولة كالظروف الاقتصادية والاجتماعية وكذا معايير الكمية والنوعية التي تحدده، وقد أجمعت العديد من الدراسات الاقتصادية والأكاديمية أن مشكل تمويلها يعتبر من أبرز مشاكلها وهو ما يؤثر على تطورها وحتى إنشائها.

الفصل الثاني

صناديق ضمان القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد:

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النموذج الأكثر انتشارا في الاقتصاد الجزائري، خاصة بعد تسارع خطى التطورات الاقتصادية العالمية أدى بالجزائر إلى دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أحد القطاعات المهمة في الاقتصاد الجزائري، حيث أدت تلك التطورات العالمية ومحاولة الجزائر الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، واتفاقية الشراكة المبرمة مع الاتحاد الأوربي، مما يوجب دعم هذه الصناعات لمساعدتها في الصمود أمام المنافسة المحلية والدولية ومواجهة التحديات التي تتعرض لها، خاصة أن هذا القطاع الفتي داخل محيط اقتصادي كلي غير تنافسي كما رأينا سابقا ومناخ أعمال ضعيف.

نتيجة هذه الأوضاع لجأت الجزائر إلى دعم هذا القطاع بالعديد من البرامج والتعديلات أهمها البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضع بعض الاستراتيجيات لتشجيع الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتكريس روح المقاولة من خلال مجموعة من التسهيلات، بداية من وضع تعديلات على المستوى القانوني، وتحسين المناخ الاستثماري وتهيئة البيئة المناسبة لهذا القطاع حتى يكون المحرك الفعال للتنمية وتلبية حاجات السوق من السلع والخدمات المختلفة.

وتعد وظيفة التمويل، بما تتضمنه من بحث عن مصادر التمويل والاختيار من بينها، عملية هامة جدا وبالغة التقيد تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، خاصة في ظل تعدد وتنوع بدائل التمويل المباشر وغير المباشر، لذلك يتطلب القيام هذه الوظيفة توافر إدارة ذات كفاءة متميزة لما لهذا الموضوع من أهمية على مستقبل المؤسسة واستمرارها، فتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل دوما الانشغال الأهم، الأمر الذي تطلب وجود ضمانات للتقليل من المخاطر وبالتالي الحصول على التمويل بأكثر يسرا وأكثر قيمة، وباعتبار مشكل الضمان هو العائق الرئيسي الذي يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع البنوك التجارية في الجزائر تم إنشاء صندوق ضمان القروض في شهر مارس من سنة 2004.

المبحث الأول: تطور وتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو، تلك هي الثقافة السائدة في بلدان العالم برمته والتي تبنتها الجزائر بفسحها المجال أمام المقاول والذي لعب الدور الأساسي بتسخير ماله وكفاءته المحدودة لإنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة ساعيا لنموها وتوسع حقل نشاطها.

لقد شهد هذا القطاع منعرجا هاما بصدور مرسوم توجيهي حامل لقانون ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معززا بمواد تفصيلية تدل على تجند للنهوض بهذا القطاع إعترافا بأهميته، مبرزا دور السلطات العمومية والمحلية لتشجيع عملية خلق مؤسسات من هذا الحجم من طرف المبادرين حاملي الأفكار الاستثمارية والاستفادة من التجارب السابقة والخبرات الأجنبية غاية في بعث وإرساء ثقافة وروح المبادر في المجتمع.

المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نتيجة تحسين المناخ الاستثماري عرف تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا، نتيجة توسع نطاق الاستثمار والإهتمام بهذا القطاع الفتي، فكانت بداية الإهتمام الفعلي بإنشاء وزارة مكلفة بهذا القطاع، ومع إنضمام الجزائر إلى المشروع الأورو- متوسطي، وكذا توقيعات "**ميثاق بولونيا العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**" في جوان 2000"، كما سعت الوزارة الوصية على إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 في 12 ديسمبر 2001.

والجدول يوضح تطور تعداد المؤسسات ص و م في الجزائر خلال 2004- 2021 كما يلي:

الجدول(2-1) تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع القانوني (2004 – 2021)

السنوات	المؤسسات الخاصة		المؤسسات العامة		المجموع
	عددها	النسبة %	عددها	النسبة %	
2004	312 181	99.75	778	0.248	312 959
2005	342 914	99.75	874	0.254	343 788
2006	376 028	99.80	739	0.19	376 767
2007	410 293	99.83	666	0.16	410 959
2008	518 900	99.87	626	0.12	519 526
2009	586 903	99.89	591	0.10	587 494

2010	618 515	99.91	557	0.08	619 072
2011	658 737	99.91	572	0.08	659 309
2012	711 275	99.92	557	0.07	711 832
2013	777 259	99.92	557	0.07	777 816
2014	851 511	99.93	542	0.06	852 053
2015	934 037	99.94	532	0.05	934 569
2016	1 022 231	99.96	390	0.03	1 022 621
2017	1 074 236	99.97	267	0.02	1 074 503
2018	1 141 602	99.97	261	0.02	1 141 863
2019	1 193 096	99.97	243	0.02	1 193 339
2020	**1 230 844**	**99.98**	**229**	**0.01**	**1 231 073**
2021	**1 286 140**	**99.98%**	**225**	**0.01%**	**1 286 365**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، " **نشريات المعلومات الإحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " ، 2005-2022، الجزائر.

من الجدول نلاحظ أن هناك تطور كبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قدر عدد المؤسسات في سنة 2019 بـ 339 193 1 مؤسسة في كل من القطاع الخاص والعام، هذا بعد ما كانت سنة 2018 تقدر بـ: 1141602 مؤسسة أي بمعدل تطور يقدر بـ : 04,50%، في حين كان يبلغ العدد الإجمالي 959 312 مؤسسة سنة 2004، هذا التطور راجع إلى الإهتمام الجاد من طرف الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب التحولات التي مرت بها الجزائر منذ إنطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي التي ركز على جوانب التنمية الدائمة.

أما بالنسبة للمؤسسات الخاصة، كذلك هناك استمرار في ارتفاع هذا النوع دون الانخفاض خلال الفترة المدروسة، حيث قدر عدد المؤسسات الخاصة سنة 2004 يقدر بـ:181 312 مؤسسة لتبلغ سنة 2019 ب:1193096 مؤسسة، بزيادة تقدر بـ: 880915 مؤسسة مقارنة بسنة 2004. إن هذه الزيادة دليل على تحفيز القطاع الخاص من طرف الدولة في إنشاء وخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام استقر عددها عند 778 مؤسسة منذ سنة 2001 حتى سنة 2004، ثم إرتفع هذا العدد إلى 874 مؤسسة سنة 2005 وهي زيادة ضئيلة إذا ما قورنت بالزيادة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص، وفي سنة 2006 انخفض عدد مؤسسات القطاع العام ليبلغ 739 مؤسسة، ليستمر هذا الإنخفاض حتى سنة 2019 ليبلغ عددها 243 مؤسسة. ويمكن تفسير هذا التراجع إلى التخلي على هذا النوع من المؤسسات في القطاع العام نتيجة لترك المبادرات الخاصة للشباب وتمكينهم من الخوض في مجال الاستثمار. كما يمكن تفسيره أيضا إلى عمليات الخوصصة التي شهدتها الجزائر منذ برامج الإصلاح والتعديل الهيكلي بتحويل الملكية للمؤسسات العمومية إلى الخواص. حيث كانت هذه التحولات نتيجة الانتقال التدريجي من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر.

المطلب الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم

الجدول التالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم لسنة 2021 التي بلغ عددها1248123مؤسسة كما يلي:

الجدول(2-2): توزيع المؤسسات ص و م حسب الحجم 2021

حجم المؤسسة حسب العمال	عدد المؤسسات	النسبة %
أقل من 10 عمال	1 248 123	**97**
من 10 إلى 49 عامل	33167	**2,6**
من 50 إلى 249 عامل	5075	**0.4**
المجموع	**1 286 365**	**100**

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم، " **نشريات المعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " ، 2005-2022، الجزائر.

من الجدول والشكل نلاحظ أن المؤسسات المصغرة التي تشغل أقل من 10 عمال تسيطر على أغلب الفئات الأخرى بنسبة تقدر بـ: 97%، من إجمالي المؤسسات، أما المؤسسات التي تشغل من 10 إلى 49 عامل بلغ عددها سنة 2018 بـ: 29688 مؤسسة أي بـ: 2,6%من إجمالي المؤسسات، أما المؤسسات المتوسطة التي تشغل من 50 إلى 249 عاملا بلغ عددها 4567 بـ:0,4% من إجمالي المؤسسات. والسبب راجع إلى سهولة إنشاء وخلق المؤسسات المصغرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتطلب تمويلا أكبر من جهة، و من جهة أخرى تتطلب مساحة عقارية أكبر من المؤسسات المصغرة. هذا ما يؤدي إلى الانتشار والتطور السريع لهذا النوع من المؤسسات.

الشكل (2-1): توزيع المؤسسات ص و م حسب الحجم 2021

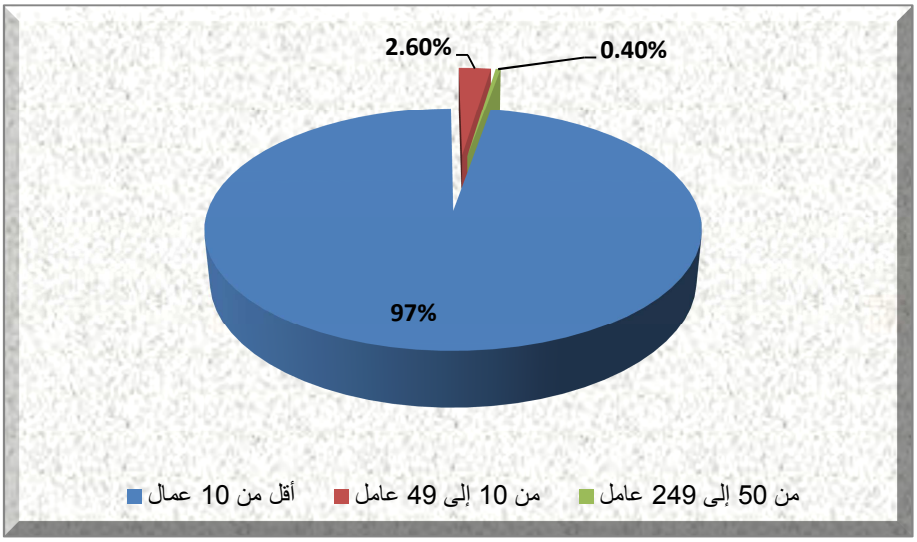

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا على معطيات الجدول اعلاه

المطلب الثالث: توزيع المؤسسات ص و م حسب النشاط

توزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة نشاطها إلى نوعين المؤسسات الخاصة و المؤسسات العامة.

الفرع الأول: المؤسسات الخاصة

من هذه الإحصائيات نتطرق إلى توزيع المؤسسات الخاصة حسب فروع النشاطات الخاصة بالأشخاص المعنوية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (2-3): توزيع المؤسسات الخاصة (أشخاص معنوية) حسب فروع النشاطات 2021

فروع النشاطات	عدد المؤسسات	النسبة %
الخدمات	400 090	55.52
البناء والأشغال	199 318	27.66
الصناعة	109 919	15.25
الفلاحة والصيد البحري	7 927	1.10
خدمات متعلقة بالصناعة	3 241	0.44
المجموع	**720 495**	**100**

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم، " **نشرية المعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، العدد 40، 2022، ص 09

يظهر جليا من خلال الجدول والشكل أعلاه مدى أكبر الحصة التي يحظى بها قطاع الخدمات حيث بلغ عدد المؤسسات الناشطة في هذا القطاع بـ: 400090مؤسسة، أي بنسبة 55.52%. ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 27.66%، بـ: 199318 مؤسسة، ثم يأتي قطاع الصناعة في المرتبة الثالثة بنسبة 15.25 %، ثم الفلاحة والصيد البحري 1.1% وفي الأخير يأتي قطاع له صلة بالصناعة بنسبة 0.44% .

واحتل قطاع الخدمات المركز الأول من بين فروع النشاط نظرا لحساسية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني والذي ما يزال يحتاج الدعم والترقية. كما يظل قطاع البناء والأشغال العمومية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحظى بنسبة كبيرة وهذا نظرا لحتمية التعمير والبناء والتشييد التي عرفتها الجزائر منذ الإستقلال وخاصة في العشرية الأخيرة وما زال هذا القطاع يستقطب مقاولين جدد شاهدا لعمليات خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة بصفة مستمرة.

الفرع الثاني: المؤسسات العامة

إن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام بلغ 225 مؤسسة سنة 2021 بنسبة تقدر بـ 0,04% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث توزع حسب فروع النشاطات كما في الجدول التالي:

الجدول (2-4): توزيع المؤسسات العمومية حسب فروع النشاطات 2021

عدد القطاعات	عدد المؤسسات	النسبة %
الخدمات	55	**24.44**
البناء والأشغال	13	**5.77**
الصناعة	72	**32**
الفلاحة والصيد البحري	83	**36.88**
خدمات متعلقة بالصناعة	2	**0.88**
المجموع	**225**	**100**

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم، " **نشرية المعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، العدد 40، 2022، ص 09

أول أمر يلفت الانتباه من خلال الجدول والشكل أعلاه بمجرد النظر إليهم يلاحظ أن هناك اختلاف في نسب توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب فرع النشاط مقارنة بالقطاع الخاص، حيث يحتل قطاع الفلاحة الصدارة بنسبة 36.88% نظرا لأهمية هذا القطاع وتوليه أهمية كبيرة من طرف الدولة، ثم يأتي قطاع الصناعة بنسبة 32% نظرا للجهود المبذولة من طرف القطاع العمومي وتكييف السياسات الصناعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم يأتي نشاط الخدمات بنسبة 24.44%بعد ما كان يحتل الصدراة في القطاع الخاص، ثم قطاع البناء والأشغال بنسبة 5.77%، بعد ما كان يحتل المرتبة الثانية في القطاع الخاص هذا ما يدل على ترك الدولة للمبادرين الخواص في هذا المجال، وفي الأخير يأتي نشاط الخدمات التي لها صلة بالصناعة بـ: 0.88%.

المبحث الثاني: إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن البرنامج الوطني لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو الأداة التي وضعتها السلطات الجزائرية للسماح لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو ولعب دورا قياديا في التنمية الوطنية. وينطلق من الحاجة المعلنة من طرف رؤساء المؤسسات للدعم العمومي لمواجهة التغيرات الحالية وامتصاص العجز المالي للمؤسسات الجزائرية فيما يخص التسيير وتوفير المرافق.

هناك مجموعة من تدابير المرافقة ذات طابع غير المادي وممولة بشكل كلي أو جزئي من طرف السلطات صاحب برنامج إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: المرجعية القانونية لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

البرنامج الوطني لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنصوص عليه في القانون رقم 01-18 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فقد جاء لسد الفراغ القانوني اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تكريس ثقافة المؤسسة والعمل على ترسيخها داخل المجتمع عن طريق تكثيف النسيج المؤسساتي والصناعي من أجل إنشاء الثروات وتوفير مناصب الشغل، وينص القانون عموما على:[1]

- إنعاش النمو الاقتصادي؛
- إدراج تطوير المؤسسات ص و م ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي؛
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميادين نشاطها؛
- ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائها.
- تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تأسيس بنك المعلومات خاص بالمؤسسات ص م يتماشى مع التكنولوجيا المعلوماتية العصرية.
- وضع برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات بغرض ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية.
- إنشاء مشاتل لضمان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، "**القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، عدد 77-15 ديسمبر 2001، ص ص 04-09.

- إنشاء صناديق ضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إثر هذا القانون قد وافق مجلس الوزراء الجزائري بتاريخ 08 مارس 2004 على البرنامج الذي تقدمت به وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل من 20 عامل، وقد حددت مدة تنفيذ البرنامج بـ 6 سنوات ابتداء من سنة 2006، ويمول هذا البرنامج من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن الآليات التي جاء بها القانون ونص عليها لم تأت بمحض الصدفة بل جاءت نتيجة لتشخيص تحليلي معمق لحالة ووضعية وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولمحيطها الغير الملائم الذي تدور في فلكه، لمعالجة مختلف المؤثرات والضغوطات والعوائق الداخلية والخارجية للمؤسسة.

المطلب الثاني: أهداف برنامج التأهيل

إن الأهداف التي وضع من أجلها البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن نوضحها فيما يلي:[1]

- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط وسبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة.

- إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطط تأهيلها.

- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة عن طريق إنجاز عمليات ترمي إلى إيجاد تنسيق ذكي بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومكونات محيطها القريب.

- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير والحيازة على القواعد العامة للنوعية العالمية (الإيزو) ومخططات التسويق.

- تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج، وينتظر من هذا البرنامج تنمية اقتصادية مستدامة على المستوى المحلي والجهوي بواسطة نسيج من المؤسسات ص و م ذي تنافسية وفعالية في سوق مفتوح وإنشاء قيم مضافة جديدة وتطوير الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الضعف التنظيمي والتقليل من حدة الاقتصاد الغير الرسمي، ووضع وسائل تسيير جواريه في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير منظومة معلومات معتمدة لتتبع عام المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في خدمة الدولة والاقتصاد الوطني.

[1]– مصطفى بن بادة، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستقبل الجزائر ما بعد البترول**" ، مجلة أبحاث اقتصادية، الجزائر، العدد 11 ماي 2009، ص ص 48–49.

- إنشاء مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم إنجاز 25 مركز تسهيل و 25 مشتله ما بين 2005-2009 ويتم إنجاز كذلك 4 مراكز تسهيل و 10 مشاتل في إطار برنامج 2010-2014.

- ترقية المناولة الصناعية باعتبارها من أهم الوسائل لتنمية القطاع والأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبما أن القطاع الصناعي الجزائري يجهل مفهوم المناولة ويتميز بعدم وجود ثقافة التعاون بين المؤسسات وضعف المعلومات حول هذا الجانب، أوجب وضع آليات اللازمة القادرة على رفع حجم المناولة، وتكوين القطاع الصناعي، بإنشاء وتأسيس مجلس وطني لترقية المناولة يلتقي فيه المناولون والشركات الصناعية الكبرى لتنمية المناولة الصناعية وتعزيز عمليات الشراكة بين القطاع الوطني الخاص والعام وكذا مع الشركاء الأجانب.

الشكل التالي يوضح مخطط عملية التأهيل وفق البرامج المطبقة في الجزائر:

الشكل (2-2): أهداف ومتطلبات البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

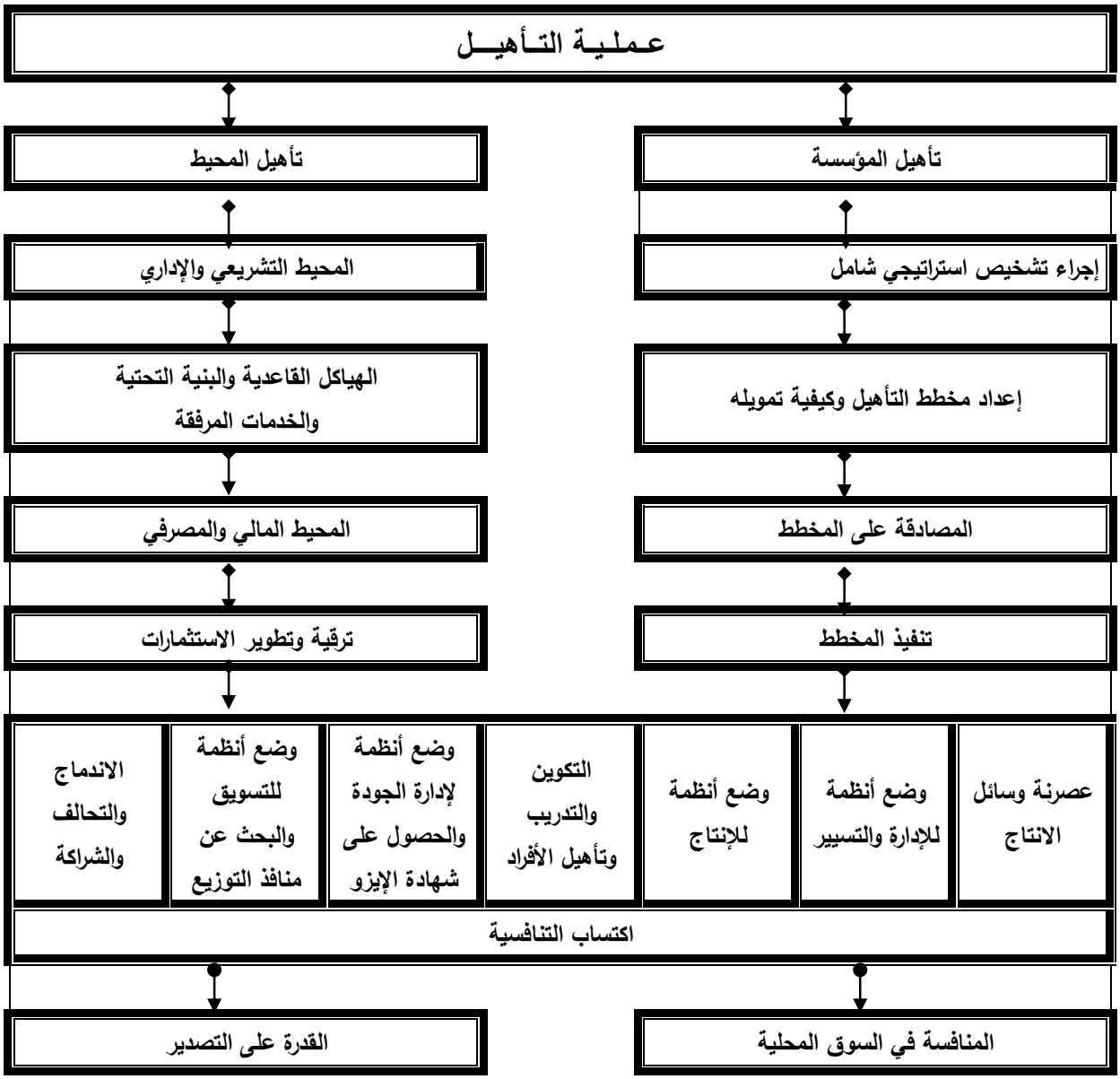

المصدر: بقة الشريف، " **تأهيل وظيفة الموارد البشرية فيظ لمتغيرات العولمة، حالة المنظمات الاقتصادية العمومية والخاصة الجزائرية**"، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية، المملكة العربية السعودية، أيام من 1 إلى 4 نوفمبر 2009، ص15

لقد رسمت أهداف هذا البرنامج انطلاقا من تشخيص وتحليل الوسط أو المحيط الذي تتواجد فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتمارس فيه نشاطها على مستوى المؤسسة والقطاع والمستوى الكلي، وفي خمس مجالات هي: التمويل، الإدارة والإستراتيجية، الموارد البشرية، الانتاج والتكنولوجيا، التجارة والأسواق.

المطلب الثالث: الآليات الجديدة لتنمية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يهدف نص القانون رقم 02/17 الذي يعدل القانون الصادر في 2001 إلى تشجيع خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع آليات لمرافقتها خلال مختلف المراحل التي تمر بها هذه المؤسسات، بداية من تسهيل حصولها على العقار الذي تساهم فيه الجماعات المحلية طبقا للمادة الرابعة من النص، التي تنص على أنه "تبادر الجماعات المحلية باتخاذ التدابير اللازمة من أجل مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما من خلال تسهيل الحصول على العقار الملائم لنشاطاتها، وتخصيص جزء من مناطق النشاطات والمناطق الصناعية".

ويتضمن النص الذي يضع تعريفا قانونيا لمختلف أصناف المؤسسات المعنية، عدة إجراءات لدعم هذه المؤسسات بداية من مرحلة إنشائها ومرافقتها في مجال البحث والتطوير والابتكار وتطوير المناولة، فضلا عن تدابير الدعم المالي لعمليات إنقاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توجد في وضعية صعبة، ويتضح بأنها قادرة على مواصلة النشاط.

في هذا الإطار يخضع نص القانون حصة من الصفقات العمومية للتنافس بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب شروط وطرق محددة بصفة قانونية، ويحدد دور الوكالة الوطنية لتطوير وعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بصفتها جهازا للدولة مكلفا بتنفيذ استراتيجية تطوير هذه المؤسسات، حيث تضمن الوكالة تنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص الإنشاء والتطوير وضمان ديمومتها، فضلا عن مساعدتها في تحسين النوعية وترقية الابتكار وتعزيز المؤهلات والقدرات الإدارية، وتنشأ لهذا الغرض هياكل محلية تابعة للوكالة من بينها مراكز دعم واستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتولى مهام دعم إنشاء هذه المؤسسات الصغيرة ومرافقتها على المستوى المحلي، فضلا عن مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكلفة بدورها بدعم المؤسسات الناشئة واحتضانها.

كما يعيد القانون الجديد تنظيم المجلس الوطني الاستشاري لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتباره هيئة للتشاور تضم منظمات وجمعيات مختصة، وكذا ممثلين عن القطاعات والهيئات المعنية بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن بين الآليات الجديدة التي ينص القانون على استحداثها أيضا فضلا عن صناديق ضمان القروض، صندوق الإطلاق من أجل تشجيع المؤسسات المصغرة المختصة في الإبتكار، حيث يوجه هذا الصندوق لتمويل مصاريف تصميم المنتوج الأولي، من خلال تغطية مصاريف البحث والتطوير والتصميم ومخطط الأعمال وغيرها بهدف تجاوز العقبات الخاصة بنقص التمويل خلال المراحل الأولى من إطلاق المشاريع وإنشاء المؤسسة والتي لا يغطيها رأس مال الاستثمار.

ويعتبر القانون المناولة أداة مفضّلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويخصها بسياسة ترقية وتطوير بهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، فهو يبرز في نفس السياق دور الدولة في تقوية تكامل

القدرات الوطنية للمناولة، من خلال استبدال الواردات من السلع والخدمات بالإنتاج الوطني، وإدراج المصالح العمومية المتعاقدة لبند يلزم الشركاء الأجانب باللجوء إلى المناولة الوطنية ضمن عقود توفير الخدمات والدراسات ومتابعة وإنشاء التجهيزات العمومية، مع إدراج بند تفضيلي ضمن دفاتر شروط يخص المناقصات والاستشارات المتعلقة بالصفقات العمومية الوطنية لفائدة المتعهدين الذين يلجؤون للمناولة المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما ينص القانون في نفس الصدد على دور الوكالة الوطنية لتطوير وعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقديم الدعم التقني والمادي لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة لمطابقة منتوجاتها، وذلك في إطار سياسة تطوير المناولة الوطنية.

ويستثني القانون من المؤسسات المعنية بآليات وتدابير الدعم المذكورة، البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين والوكالات العقارية وشركات الاستيراد.

للإشارة فإن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تمت المصادقة عليه في البرلمان مؤخرا، يعد واحدا من جملة النصوص الجديدة التي بادرت بها وزارة الصناعة والمناجم في إطار تطبيق استراتيجية الحكومة في تجسيد التحول الاقتصادي، وذلك بعد قانون الاستثمار الجديد وقانون القياسة القانونية الذي سيتعزز قريبا بقانون التقييس. ويتماشى هذا القانون الجديد مع الأهداف التي سطرتها الحكومة ضمن استراتيجيتها المذكورة، في جانبها المتعلق بتطوير النسيج الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يضم حاليا ما يقارب 900 ألف مؤسسة، بينما تتوخى الأهداف المسطرة الوصول إلى مليوني مؤسسة لتعزيز القدرات الوطنية للإنتاج والتصدير وبناء اقتصاد تنافسي قائم على تنوع الموارد المدرة للثروة ولمناصب الشغل.[1]

المطلب الرابع: تأهيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التعاون الدولي

إن ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمكن أن يتحقق بصورة كلية دون وجود شراكة وتعاون دولي اللذان يحققان لها الدعم والمساندة اللازمين، ويمكن من خلال الشراكة الاستفادة من تجربة الدول المتقدمة في مجال الإدارة والتسيير وكذا التكنولوجية المستخدمة، هذا إلى جانب كونها تمثل المنفذ الوحيد لها للحصول على التمويل الذي تحتاجه.

وفي إطار الشراكة تم وضع عدة برامج للتعاون الثنائي مع الشركاء الأجانب من أجل تنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم هذه البرامج:[2]

[1]– الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون رقم 17 . 02 المتضمن: " **القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 10 جانفي 2017، ص 04.

[2]. مصطفى بن بادة، مرجع سبق ذكره، ص 36–37.

الفرع الأول: برنامج MEDA لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد البرنامج الأداة الرئيسية للاتحاد الأوربي لتنفيذ الشراكة الأورو . متوسطية وأنشطتها، وتمنح مساعدات ميدا الثنائية للجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين.

حيث دخل البرنامج حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005 باسم برنامج أورو– تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية Euro – Développement PME، حيث يهدف هذا البرنامج إلى تأهيل وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاص مما يسمح لها بالتكيف مع مستلزمات اقتصاد السوق، وتطوير طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام والخاص، وتطوير المحيط المقاولاتي بواسطة المنشآت والمنظمات المتعلقة مباشرة بالمؤسسات ص و م، والمساهمة المباشرة في التمويل الجيد للاحتياجات المالية لهذا القطاع. ليساهم بجزء كبير ومهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي.

وجاء البرنامج بغلاف مالي يقدر ب: 62,9 مليون أورو موزعة كما يلي (57 ملين من قبل المفوضية أوربية، 3,4 مليون من قبل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2,5 مليون مقدمة من طرف المؤسسات ص و م أي دفع 20% من التكلفة الكلية لنشاط التأهيل)، أما المدة التي استغرقها هي 7 سنوات من أكتوبر 2000 إلى ديسمبر2007، يستهدف المؤسسات ص و م الخاصة والتي تنشط في القطاع الصناعي، وكذا قطاع الخدمات التي لها علاقة مباشرة بها، كما يجب أن تستوفي الشروط التالية:[1]

- لديها نشاط لمدة ثلاثة سنوات على الأقل؛
- تشغل على الأقل 20 عامل دائم؛
- أن تكون منظمة على الصعيد الجبائي وكذا صندوق الضمان الاجتماعي CNAS؛
- حفظ على الأقل 60 % من رأسمالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية.

ينشط البرنامج بفريق عمل دائم مكون من 25 خبير (21 جزائري، 4 أوربيين)، يسير من قبل وحدة تسيير البرنامج بالعاصمة بالإضافة إلى خمسة فروع جهوية (الجزائر، عنابة، غرداية، وهران، سطيف)، كما أنه يغطي عدة مجالات تتمثل في: التطور الاستراتيجي، التسويق، الإدارة والتنظيم، تسيير الموارد البشرية، الإنتاج، المالية والمحاسبة، مراقبة التسيير.

أما في نهاية برنامج "ميدا 1" تم تأهيل 450 مؤسسة حيث 99% من المؤسسات المستفيدة صناعية.

كما كشف السيد مصطفى بن بادة وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سابقاً أن ميدا2 دخل حيز التنفيذ ابتداء من جانفي 2009 والذي ينص على تأهيل 500 مؤسسة جزائرية صغيرة ومتوسطة ، حيث يشارك فيه

[1]– سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد9 ،2011 ص 136.

الاتحاد الأوربي بـ 40 مليون أورو، والجزائر بـ 03 ملايين أورو، الذي يسعى إلى تيسير مهمة هذه المؤسسات في اعتماد التقييس وإدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة من آجل تعزيز التنافسية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

الفرع الثاني: برنامج أوبتيم إيكسبورت الجزائري الفرنسي

يطلق على البرنامج الجزائري الفرنسي لتعزيز قدرات التصدير لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" **أوبتيم إيكسبورت**" إن هذا البرنامج الممول بالتعاون بين وزارة التجارة الجزائرية والوكالة الفرنسية للتنمية يتوجه إلى المؤسسات الجزائرية التي تنشط في مجال التصدير، أو تلك التي تكتسب كفاءة عالية في هذا المجال وتتمثل مهمته أساسا في دعم المستفيدين من البرنامج من الجانب التقني وذلك بجعل مساراتهم التنموية الدولية أكثر حرفية من خلال ضمان تكوينات في المهن المتعلقة بالتصدير والإعلام التجاري، واستكشاف الأسواق الخارجية، وعلى غرار الدورات التحسيسية المخصصة للمصدرين المبتدئين يرتقب البرنامج دعم خاص لفائدة الأعوان والمستشارين في مجال التصدي. وفي السياق تم تأهيل 40 مؤسسة مصدرة من بين 685 مؤسسة تنتمي لعدة قطاعات أهمها قطاع الصناعة الغذائية وقطاع الصناعة الكيماوية، أعربت عن اهتمامها بهذا البرنامج الذي تمت مباشرته سنة 2008 بتمويل بلغت قيمته 2,5 مليون أورو للاستفادة من مرافقة تقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشاطات التصدير الخاصة بها. وقد سمح البرنامج بتأهيل 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، أي ما يعادل 65 % من إجمالي المؤسسات المنخرطة في البرنامج، كما عرف البرنامج تخلي 179 مؤسسة بعد قيامها بعملية التشخيص الأولي وهي تمثل 26 % من إجمالي المؤسسات المنخرطة.[2]

الفرع الثالث: التعاون الجزائري الألماني

أعلن وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصطفى بن بادة في منتصف أفريل 2009 عن نجاح المرحلة الأولى من برنامج المجمعات الاقتصادية "**نيكليوس**" الخاص بإنشاء مجمعات مشتركة في كل ولايات الوطن بين المتعاملين الاقتصاديين من نفس القطاع، بهدف تأهيلهم وتحسين مساهمتهم في بناء الاقتصاد الوطني.

ولقد اعتمدت السلطات العمومية برنامج "**نيكليوس NUCLEUS**" ابتداء من جويلية 2007 في إطار التعاون بين الحكومتين الجزائرية والألمانية، بعد أن عرف البرنامج نجاحا في العديد من الدول منها ألمانيا ذاتها والبرازيل التي طبقته منذ 17 سنة، ويعني البرنامج اعتماد جمعية أو تجمع مهني صغير يجمع عددا من المهنيين المقاولين والمتعاملين أو الحرفيين الذين ينشطون في نفس المجال أو الفرع أو التخصص وتساهم "**جي**

[1]– مصطفى بن بادة، مرجع سبق ذكره، ص ص36–37.

[2]– جمال خنشور، حمزة العوادي، "**نحو استراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد 07–2014، ص 31.

تي زاد *GTZ* " الألمانية في المصاحبة والتوجيه والإستشارة والتعاون التقني. وتسمح هذه العملية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تستفيد من مزايا من بينها:[1]

- العمل في شفافية وبطريقة قانونية لدى انخراطها في الغرف التجارية؛
- الاستفادة من كامل الخدمات والتسهيلات التي تتضمنها مثل هذه البرامج دون عراقيل؛
- التشكيل كمجموعة متجانسة للتأثير على المحيط المباشر، والاستفادة من آليات دعم واضحة؛

ويلاحظ منذ اعتماد البرنامج في الجزائر في جويلية 2007، تم تشكيل 148 مجموعة منبثقة عن 1200 مؤسسة على مستوى 14 غرفة على مستوى المناطق الثلاث التي اعتمدت كمناطق تجريبية وتخص العديد من التخصصات مثل: البناء والميكانيك وجمع الحليب.

الفرع الرابع: التعاون الجزائري الكندي

يندرج هذا الاتفاق في إطار تطوير القطاع الخاص بما فيها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتمكينها من الحصول على المهارة والخبرة الكندية من أجل تحسين إنتاجه وزيادة قدرته التنافسية.

وقد تم تخصيص غلاف مالي قدره 10 ملايين دولار كندي من أجل تسهل التعرف المتبادل على القطاعات الخاصة الجزائرية والكندية، وقد ساهم هذا الغلاف المالي في تجسيد 72 عملية وزعت كما يلي:[2]

- 60 عملية خصت المؤسسات في كل القطاعات لاكتساب الخبرة والمساعدة التقنية والتكوين وكذا الاستشارات في مجال التنظيم والتسيير.
- 10 عمليات خصت المؤسسات التي لها علاقة مباشرة مع القطاع المالي والاقتصادي، كوكالة ترقية ودعم الاستثمار ومتابعتها، ولجنة مراقبة أعمال البورصة، وبورصة التنمية والشراكة.

المبحث الثالث: إجراءات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعتبر وظيفة التمويل، بما تتضمنه من بحث عن مصادر التمويل والإختيار من بينها، عملية هامة جدا وبالغة التقيد تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، خاصة في ظل تعدد وتنوع بدائل التمويل المباشر وغير المباشر، لذلك يتطلب القيام هذه الوظيفة توافر إدارة ذات كفاءة متميزة لما لهذا الموضوع من أهمية على مستقبل المؤسسة واستمرارها، فتمويل المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل دوما الإنشغال الأهم. نظرا لأهمية التمويل في تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بادرت الجزائر إلى إنشاء عدة وكالات لتمويل قطاع المؤسسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من أجل التغلب على مشكل عويص يتمثل في نقص مصادر التمويل لهذا القطاع الفتي.

---

[1]– مصطفى بن بادة، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[2]– بلخير فريد، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رهان الجزائر لترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات، مذكرة ماجستير قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012، ص 134.

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار أسست الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار *APSI* في 20 أوت من عام 2001، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعني بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب وتعتبر هذه الوكالة، خصوصا في الجزائر التي تشهد تحولا اقتصاديا عميقا باتجاه اقتصاد السوق والانفتاح على رأس المال الخاص ضمن إعادة الهيكلة، وهي تحت سلطة رئيس الحكومة ومكلفة بالمهام التالية:

- ✓ ضمان تطوير وترقية ومتابعة الاستثمارات الأجنبية والوطنية.
- ✓ ضمان التوجيه والإعلام للمستثمرين قصد إنجاز استثماراتهم ومنحهم مزايا استثمارية.
- ✓ العمل من خلال الشباك الموحد على تسهيل الإجراءات الخاصة بإنشاء المؤسسات.
- ✓ تسيير صندوق دعم الاستثمار وكذا حقيقة العقار الخاصة.
- ✓ كما تقوم الوكالة بمنح الإمتيازات.

أما الجدول يبين لنا حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI سنة 2021 كما يلي:

الجدول(2-5) : توزيع المشاريع المصرح بها حسب قطاعات النشاط لـ ANDI سنة 2021

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة مليون دج	%	عدد الأجراء	%
النقل	16	0,85	1379	0,26	148	0.32
البناء والأشغال العمومية	382	20,35	59598	11,33	4862	10,41
الخدمات	179	9,54	25073	4,77	3170	6,79
الصناعة	980	52,21	275525	52,38	28417	60,84
الصحة	119	6,34	51448	9,78	3709	7,94
الفلاحة	107	5,70	33593	6,39	1513	3,24
السياحة	94	5,01	79411	15,10	4892	10,47
المجموع	**1877**	**100**	**526027**	**100**	**46711**	**100**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، "**النشرية الاحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " العدد 40، 2022، ص17

يبين لنا الجدول توزيع المشاريع المصرح بها حسب قطاعات النشاط من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "*ANDI*" لسنة 2021، حيث بلغ عدد المشاريع المصرح بها حسب هذه الوكالة خلال هذه السنة ب : 1877 مشروع، جاء قطاع الصناعة من أكبر القطاعات المصرح بها حسب عدد المشاريع التي بلغت نسبة 52.21%نظرا لحساسية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني واهتمام الدولة به خاصة في السنوات الأخيرة، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة لا تقل أهمية بـ:20.35%، ثم قطاع الخدمات بنسبة 9.54% وقطاع الصحة ب 6.34%، ثم تأتي القطاعات التالية: قطاع الفلاحة 5,70% وقطاع السياحة 5.01 % ، أما القطاع الأخير هو قطاع النقل بنسبة 0,85%.

أما فيما يخص توزيع المشاريع المصرح بها حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنة 2021 حسب الطابع الأصلي (محلي / أجنبي) نبينه في الجدول التالي:

الجدول (2-6): توزيع المشاريع المصرح بها (محلية / أجنبية) لسنة 2021

المشاريع المستثمرة	المشاريع المصرح بها		القيمة		العمال	
	العدد	%	مليون دج	%	العدد	%
استثمارات محلية	1876	99,99	520366	99	46353	99
استثمارات أجنبية	1	0,01	5661	1	358	1
المجموع	**1877**	**100**	**526027**	**100**	**46711**	**100**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، "**النشرية الاحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " العدد 40، 2022، ص19

يبين لنا الجدول الفرق الكبير لحجم الاستثمارات المحلية والأجنبية لسنة 2021 حسب المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حيث بلغ عدد المشاريع المحلية 1876 مشروع بنسبة تقدر بـ: 99.99%، أما فيما يخص المشاريع الأجنبية 1 مشروع بنسبة قدرت بـ: 0.01 % ، أما بالنسبة لقيمة المشاريع كذلك المحلية كانت أكبر بكثير من المشاريع الأجنبية.

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب « ANSEJ »

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 256-96 الصادر بتاريخ 08 ديسمبر 1996، المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 18-231 في 13 يوليو 1998 والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 تحت إشراف رئيس الحكومة، وتهدف هذه الوكالة إلى تقديم بعض المهام التالية:

- ✓ تقديم الدعم والاستشارة للشباب الحامل للمشاريع الاستثمارية ومتابعتهم.

- ✓ تسيير التخصصات المالية للصندوق الوطني لمتابعة تشغيل الشباب، خاصة بالنسبة للمساعدات المالية ودعم نسب الفوائد.
- ✓ تبليغ حاملي المشاريع بأهليتهم في الحصول على تمويل من طرف البنوك والمؤسسات المالية.
- ✓ تشجيع كل التدابير المتخذة لتطوير التشغيل وما قبل التشغيل والجدول يبين عدد الشهادات المسلمة حسب قطاعات النشاط منذ نشأة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

الجدول (2-7): المشاريع الممولة من طرف ANSEJمنذ نشأتها حتى 2019

قطاع النشاط	المشاريع الممولة		القيمة
	العدد	%	مليون دج
الخدمات	108561	28	354292,55
نقل السلع البضائع	56530	14,7	154557,15
الزراعة	58141	15	216230,35
الحرف	43130	11	110871,90
البناء والأشغال	34889	9	134870,488
الصناعة	27352	7	129921,15
نقل الأشخاص	18997	5	46707,20
مهن حرة	11917	3	32084,56
الصيانة	10573	3	29204,22
الصيد	1131	0,29	7499,50
الري	560	0,1	3323,56
المجموع	**385166**	**100**	**1244329,83**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، "**النشرية الاحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " العدد 36، 2020، ص26

حسب الجدول أعلاه لقد بلغت قيمة المشاريع الممولة منذ تأسيس الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **ANSEJ** حتى 31 ديسمبر 2021 حوالي 385166 مليون دينار جزائري، حيث يعتبر قطاع الخدمات من أكثر القطاعات الأولى في الحصول على التمويل من طرف الوكالة حوالي 108561 مشروع بنسبة قدرت ب :28%،ثم تأتي القطاعات التالية: الزراعة، النقل ،الحرف ،البناء و الاشغال ، ثم قطاع الصناعة بالرغم من اعتباره قطاع حيوي في أي اقتصاد كان، هذا ما يدل على أن هذه الأخيرة تقوم بالتركيز والاهتمام أكثر على قطاع الخدمات.

المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

أنشأت الوكالة تحت المرسوم التنفيذي رقم 04-14 من 22 جانفي 2004، وكلفت بتسيير القرض المصغر إذ تعمل على وضع برامج تبدأ من سلفية بنكية صغيرة، وهي عبارة عن قرض غير معوض لشراء المواد الأولية، وتنتهي بقرض ذي أهمية، والذي يستدعي تمويلا بنكيا. من بين أهداف ومهام الوكالة ما يلي:[1]

أ. أهدافها:

- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، والعمل في البيت والحرف والمهن، ولاسيما الفئات النسوية.
- رفع الوعي بين سكان ريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية، من السلع والخدمات، المولدة للمداخيل والعمالة.
- تنمية روح المقاولاتية، لتحل محل الإتكالية، وبالتالي تساعد على الادماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص.
- دعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال.
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير الوطنية ANGEM.
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات المصغرة.
- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض/بيع.

ب. المهام:

[1]- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، الجزائر :http://www.angem.dz

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها.
- دعم، توجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم ، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم.
- إبلاغ المستفيدين الذين أهلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الإعانات الممنوحة.
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج.
- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد.
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الانشطة المدرة للمداخيل.
- تنظيم المعارض (معرض – بيع) جهوية ووطنية لمنتجات لقرض المصغر.
- التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز.

ج. الخدمات المالية: يمنح الجهاز صيغتين من التمويل، بما فيها واحدة بمساهمة الخمس (05) بنوك العمومية الشريكة.

د. الصيغة الأولى: قرض شراء المواد الأولية (وكالة – مقاول)

هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز 100.000 دج. وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لا يملكون أموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاطا. وقد تصل قيمتها إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب. بينما مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 36 شهرا.

❖ **الصيغة الثانية: التمويل الثلاثي (وكالة – بنك – مقاول)**

هي قروض ممنوحة من قبل البنك الشريك **(CPA, BDL, BEA, BNA, BADR)** والوكالة بعنوان إنشاء نشاط. تكلفة المشروع قد تصل إلى 1.000.000,00 دج. التمويل يقدم كالتالي:

- قرض بنكي بنسبة 70 ٪
- سلفة الوكالة بدون فوائد 29 ٪
- 1٪ مساهمة شخصية

وقد تصل مدة تسديده إلى ثماني (8) سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة (3) سنوات بالنسبة للقرض البنكي. وللإشارة، فإن قيم التمويل قد ارتفعت من 30000 دج إلى 100000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية (250000 دج بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا)، ومن 400000 دج إلى

1000000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لإنشاء النشاطات) (صيغة التمويل الثلاثي)، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المعدل و المؤرخ في 22 مارس 2011.

الجدول التالي يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب طبيعة التمويل من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ إنشائها حتى سنة 2021.

الجدول (2-8): القروض الممنوحة من طرف ANGEMحسب طبيعة التمويل حتى 2021

نوع التمويل	عدد المشاريع	النسبة %	خلق فرص عمل
التمويل لشراء المواد الأولية	862328	90,10	1254112
التمويل الثلاثي (الوكالة، بنك، مقاول)	94728	9,90	145947
المجموع	**957056**	**100**	**1400059**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، "**النشرية الاحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " العدد 40، 2022، ص29

من خلال معطيات الجدول أعلاه لقد بلغت عدد المشاريع الممولة منذ تأسيس الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ***ANGEM***حتى 31 ديسمبر 2021 حوالي 957056 مشروع، حيث كان تمويل غالبية هذه المشاريع التي بلغت 862328مشروع عن طريق الصيغة الأولى أي التمويل من أجل شراء المواد الأولية فقط دون قروض بنسبة قدرت بنسبة 90,10 %، أما بقية المشاريع الأخرى والتي بلغ عددها 94728مشروع تم تمويلها عن طريق الصيغة الثانية بنسبة قدرت بـ:9.90 %

الشكل(2-3): توزيع طبيعة القروض الممنوحة من طرف ANGEMحتى سنة 2021

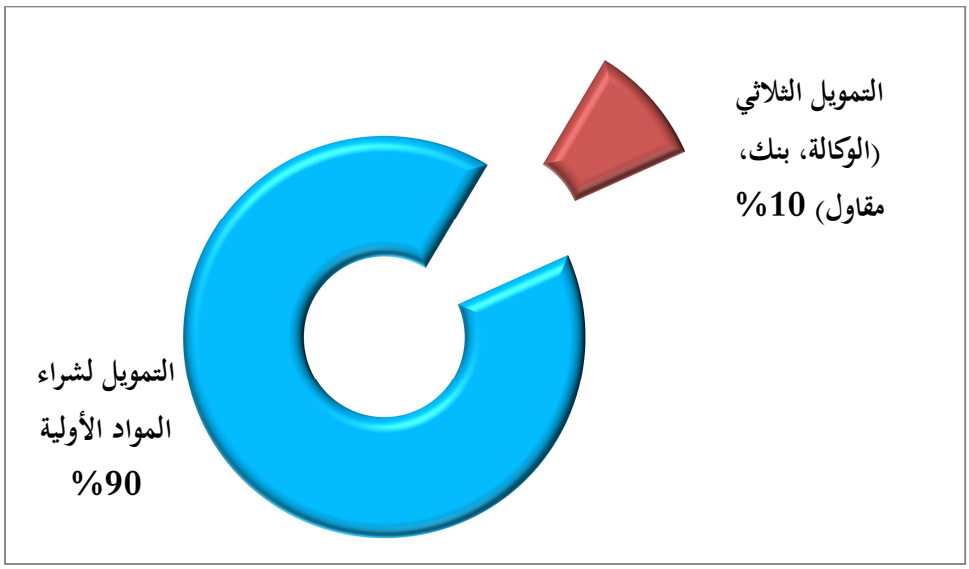

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على معطيات الجدول اعلاه

المطلب الرابع: الصناديق المساعدة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة إجراءات مساعدة قامت بها الدولة من أجل تفعيل استراتيجية سياسة الدعم الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهمها خلق وإنشاء العديد من الصناديق لتفعيل وتوسيع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: الصندوق الوطني لتأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (*ANDPME*)

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05165 من 3 مايو 2005 تم إنشاء هذا الصندوق سنة 2006، حيث يقوم بتمويل نشاطات التأهيل المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى المحيط التي تنشط فيه. ويتحصل الصندوق على واحد مليار دج سنويا تخصصها الحكومة لتنفيذ البرنامج، ويقدم صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دعمه للمؤسسات المقبولة على النحو الآتي:

- تنفيذ الإستراتيجية القطاعية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعته.
- ترقية الخبرة والإرشاد تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تتبع ديموغرافيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الخلق والتوقف وتغيير الأنشطة.
- إجراء دراسات القطاعات ونقاط حول الأوضاع الدورية
- جمع وإستغلال ونشر معلومات خاصة بالمجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حيث يتبع الصندوق في عملية التمويل الطرق التالية:

❖ تمويل مصاريف التشخيص الاستراتيجي بنسبة 100 %، وفي حدود 600000 دج لكل مؤسسة.

❖ تمويل مصاريف الاستثمار غير المادية بنسبة 100 %.

❖ تمويل 20% من مصاريف الاستثمارات المادية. ويكون الحد الأقصى لتمويل الاستثمارات المادية وغير المادية في حدود 5 مليون دج لكل مؤسسة.

كما يقدم الصندوق هذا الدعم على شكل منحة، على 3 مراحل:

❖ بعد تحقيق إنجاز على الأقل 40 % من الاستثمارات (المادية وغير المادية) المقبولة والمتفق عليها في خطة التأهيل.

❖ بعد تحقيق إنجاز على الأقل 70 % من الاستثمارات(المادية وغير المادية) المقبولة والمتفق عليها في خطة التأهيل.

❖ بعد إنتهاء المؤسسة من خطة التأهيل.

إضافة إلى هذا الدعم المباشر، يقوم الصندوق بتسديد راتب أحد إطارات المؤسسة المتخصصة في إحدى الوظائف المتعلقة بتطوير تنافسية المؤسسة ولمدة سنتين، كما يقدم الصندوق دعم في حدود 1.2 مليون لكل مؤسسة ترغب في الحصول على علامة الجودة (ISO).

من أجل التوضيح أكثر حول الاتفاقيات التي عقدها الصندوق الوطني لتطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2021 حسب قطاع النشاطات نعرض الجدول التالي:

الجدول (2-9): توزيع اتفاقيات التأهيل حسب قطاع النشاطات سنة 2021

قطاع النشاط	المشاريع الممولة		القيمة
	العدد	%	مليون دج
الخدمات	110355	28	364077,57
نقل السلع البضائع	56824	14,4	147516,02
الزراعة	59894	15	225231,04
الحرف	43663	11	112368,36
البناء والأشغال	36162	9	140807,30
الصناعة	30348	8	148335,63

نقل الأشخاص	19020	5	46920,20
مهن حرة	13055	3	37138,89
الصيانة	11395	3	32471,48
الصيد	1136	0,29	7539,55
الري	570	0	3393,89
المجموع	**395812**	**100**	**1299599,58**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، "**النشرية الاحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " العدد 40، 2022، ص30

يبن الجدول أنه تم الاتفاق بين الصندوق الوطني لتطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة2021 ما يقارب 395812 مؤسسة في مختلف النشاطات، الخدمات حوالي 110355 مؤسسة بنسبة تقدر بـ 28 الزراعة في المرتبة الثانية بـ: 59894 مؤسسة، ثم قطاع نقل السلع والبضائع، الحرف، البناء و الأشغال، الصناعة، نقل، الاشخاص، مهن حرة، الصيانة، الصيد، والأخير قطاع الري. لكن مقارنة بعدد الإتفاقات مع عدد الملفات المودعة للصندوق لسنة 2021 التي بلغت 4927 كما رأينا سابقا، يعتبر عدد قليل إذ لم تتجاوز هذه الاتفاقات نسبة 25,91% بالنسبة لعدد الملفات المودعة خلال نفس السنة.

الفرع الثاني: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

تم إنشاءه في ماي 1994 وفق المرسوم التشريعي 94-11 المتعلق بتأمين البطالة لصالح الأجراء الفاقدين لمناصبهم بطريقة غير إرادية، خصص له مبلغ ملياري دينار، وهي مشتركة بين الخزينة العمومية والصندوق الوطني للتأمين على البطالة والذي يقوم بالمهام التالية:[1]

1) تعويض البطالة:

ابتداء من سنة 1994، شرع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية، ومن مهن الصندوق الأولى، دفع تعويض البطالة الذي استفاد منه لغاية أواخر سنة 2006:

- أكثر من 189.830 عاملا مسرحًا من مجموع 201.505 مسجّلاً، أي بنسبة استيفاء 94 بالمائة؛
- يناهز عدد المستفيدين الذين تّم توقيف تعويضاتهم جراء عودتهم إلى العمل بعقود محدّدة المدّة أو بقاءهم بالمؤسّسات المؤهلة للتصفية 5.275 مستفيدًا؛
- أكبر موجة تسجيل في نظام التأمين عن البطالة تّمت في الفترة الممتدّة بين سنتي 1996 و 1999 التي سايرت تنفيذ إجراءات مخطط التعديل الهيكلي، عند ذلك بدء منحنى الانتساب في التقلص.

2) الإجراءات الاحتياطية:

انطلاقا من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004، قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحرّ تحت رعاية مستخدمين تّم توظيفهم وتكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين– منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات ومعّدات مخصصّة لهذا الشأن، بهذا تمّ تسجيل النتائج الآتية:

- أكثر من 11.583 بطّالا تّم تكوينهم من طرف المستشارتين – المنشطين في مجال تقنيات البحث عن الشغل.
- أكثر من 2.311 بطالا تمت مرافقتهم في إحداث مؤسّساتهم المصّغرة.
- أكثر من 12.780 بطّالا تابعوا منذ سنة 1998 تكوينات لاكتساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية.
- منذ سنة 2004، وبتقلّص عدد المسجّلين في نظام التأمين عن البطالة، تّم تسطير التكوين بإعادة التأهيل لصالح البطالين ذوي المشاريع والمؤسّسات المدمجة في إجراءات ترقية التشغيل.

[1]– الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC الجزائر :https://www.cnac.dz

3) دعم إحداث النشاطات:

في إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية، ومحاربة البطالة وعدم الاستقرار، عكف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، انطلاقا من سنة 2004، على تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة وثلاثين (35) وخمسين (50) سنة، لغاية جوان2010.

4) جهاز دعم إحداث وتوسيع النشاطات:

إبتداء من سنة 2010، سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين ثلاثين (30) و خمسين (50) سنة الالتحاق بالجهاز، بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة (10) ملايين دج بعدما كان لا يتعدى خمسة (05) ملايين دج وكذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين.

نظرا لكل هذه الإجراءات التي قام بها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة *CNAC* منذ تأسيسه، جعلته يساهم في دعم حوالي 160162 مشروع بقيمة 554565,91 مليون دينار جزائري، وتأمين حوالي 340393 بطال حتى نهاية سنة2022.[1]

المبحث الرابع: آلية صناديق ضمان القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل دوما الإنشغال الأهم، الأمر الذي تطلب وجود ضمانات للتقليل من المخاطر وبالتالي الحصول على التمويل بأكثر يسرا وأكثر قيمة، وباعتبار مشكل الضمان هو العائق الرئيسي الذي يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع البنوك التجارية في الجزائر تم إنشاء عدة صناديق لضمان القروض الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات ص م CGCI- PME

بموجب القرار الرئاسي الصادر في 19 أفريل 2004، هدفه الأساسي هو ضمان تعويض القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تمويل مشاريعها الإنتاجية، سواء لإنتاج مشروع أو توسيعه أو تجديد معدات المؤسسة، حيث رأسماله يقدر بـ 30 مليار دينار، ورفع سقف الضمان ليصبح 50 مليون دينار، يتحصل الصندوق على الموارد المالية من الخزينة العمومية بنسبة 60% والبنوك العمومية والمؤسسات المالية بنسبة 40%.حيث أنشأ هذا الصندوق قصد التكفل بتسهيل إنشاء 100 ألف مؤسسة وتم إقصاء القطاع الفلاحي والأنشطة التجارية.[2]

---

[1]– وزارة الصناعة والمناجم، "**النشرية الاحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " العدد 40، 2022، ص33.

[2]– صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:http://www.cgci.dz

الجدول التالي يوضح لنا تطور الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق من سنة 2010 حتى 2021:

الجدول (2-10): الضمانات الممنوحة حسب قطاع النشاط CGCI - PME خلال فترة 2010- 2021

قطاع النشاط	2010		2011		2012		2013		2014		2021	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
البناء	182	35	283	34	195	31	191	31	192	29	266	13
النقل	165	31	244	29	164	26	128	21	101	15	132	7
الصناعة	136	26	243	29	203	33	211	34	269	40	1093	54
الصحة	16	3	31	4	31	5	42	7	50	7	120	6
الخدمات	25	5	34	4	30	5	48	8	59	9	**410**	20
المجموع	**524**	**100**	**836**	**100**	**623**	**100**	**620**	**100**	**671**	**100**	**2021**	**100**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، " النشريات الخاصة بالمعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية".

بيانات الجدول أعلاه تبين لنا عدد المشاريع التي تم منحها صندوق ضمان القروض من سنة 2010 حتى سنة 2021 حيث شهدت تطورا ملحوظا ومستمرا منذ سنة 2013 حتى سنة 2021 لتبلغ حوالي 2021 ضمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وما يلفت الانتباه أكثر من خلال بيانات الجدول هو تمركز الملفات في ثلاث قطاعات مهمة، البناء، الصناعة والنقل، الذين يمثلون أكثر من 90 % من المشاريع المضمونة خلال الفترة المدروسة، حيث قطاع الصناعة ضل يحتل المركز الأول في عدد الضمانات منذ 2012 حتى 2021 بعدما كان قطاع البناء والأشغال العمومية يستحوذ على حصة الأسد قبل 2012 من الإجمالي المشاريع المضمونة من طرف الصندوق، هذا دليل على تغيير استراتيجية هذا الأخير والاهتمام أكثر بقطاع الصناعة وإعطائه الأولوية بالنسبة لبقية القطاعات الأخرى.

الشكل (2-4): الضمانات الممنوحة حسب قطاع النشاط PME - CGCIخلال فترة 2011 - 2021

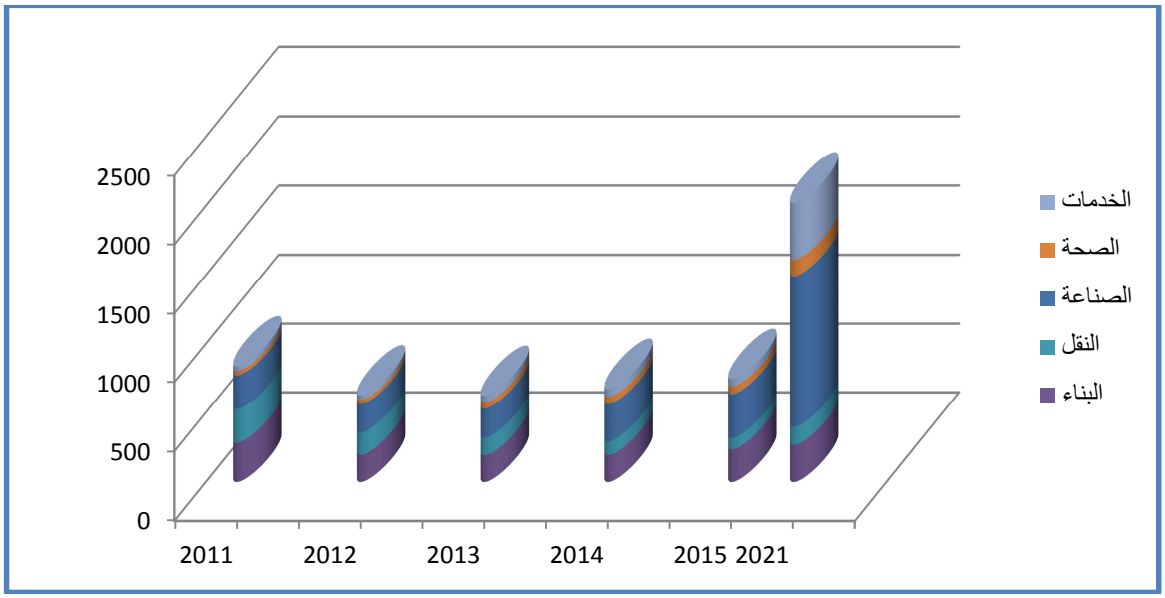

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على معطيات الجدول اعلاه

المطلب الثاني: صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب FGCP

تم إنشاؤه لضمان القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

يشكل الصندوق ضمانا إضافيا للبنوك والمؤسسات المالية بالإضافة إلى الضمانات المقدمة من طرف المؤسسات المصغرة والمتمثلة في:

- رهن التجهيزات لصالح البنك، ولصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من جهة أخرى.
- التأمين على كل الأخطار لجميع التجهيزات المأخوذة باسم البنك وباسم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- رهن العتاد المتنقل.

وقد يقوم الصندوق بعد إعلان عدم قدرة المؤسسة المصغرة على تسديد القرض البنكي، حيث يتم تحويل الدين المستحق للصندوق الذي يقوم بالتحقيق من عدم قدرة المؤسسة على التسديد ثم يعوض البنك في حدود 70 % من الأصول والفوائد الباقية المستحقة للتسديد.[1]

[1]-BenaneKarima ، ***"L'ansejredonner de l'espoir aux jeunes "***, la revue Badr-infos, N°44,2006, pp16-17.

المطلب الثالث: صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر . FGAR

لقد عملت الجزائر على وجود ضمانات للتقليل من المخاطر وبالتالي الحصول على التمويل بأكثر يسرا وأكثر قيمة، وباعتبار مشكل الضمان هو العائق الرئيسي الذي يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع البنوك التجارية في الجزائر تم إنشاء صندوق ضمان القروض في شهر مارس من سنة 2004.

الفرع الأول: إنشاء ومهام صندوق ضمان القروض . FGAR .

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية، حيث إنطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004. ويهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك. حيث يتعلق الأمر بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض، وتتراوح نسبة الضمان بين 10٪ و 80٪ من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة، كما أن المبلغ الأدنى للضمان يساوي 4 ملايين دينار والمبلغ الأقصى يساوي 100 مليون دينار.

كما يقوم الصندوق بضمان المؤسسات المؤهلة ضمن برنامج الإتحاد الأوربي *MEDA*.[1]

- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالقطاع الصناعي والخدمات المتعلقة مباشرة بالصناعة ذات 03 سنوات من النشاط على الأقل.
- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من برنامج إعادة التأهيل من خلال برامج وزارة الصناعة والمناجم.
- ✓ المؤسسات التي تلتزم بالقيام بعملية إعادة التأهيل.

[1]– صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR. الجزائر :https://www.fgar.dz

الفرع الثاني: توزيع الضمانات الممنوحة حسب النشاط منذ تأسيس صندوق ضمان القروض

الجدول التالي يوضح لنا الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق منذ تأسيسيه حتى شهر فيفري 2017 حسب النشاط كما يلي:

الجدول(2-11): توزيع الضمانات الممنوحة حسب النشاط من أفريل 2004 حتى فيفري 2017

قطاع النشاط	المشاريع		القيمة		العمال	
	العدد	%	مليون دج	%	العدد	%
الصناعة	918	50	30 176,264	60	35 338	59
البناء والأشغال	513	28	10 703,483	21	15 927	27
الخدمات	380	21	8 553,679	17	7 531	13
الفلاحة والصيد	22	1	834,749	2	820	1
المجموع	**1 833**	**100**	**50 268,178**	**100**	**59 616**	**100**

المصدر: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر
https://www.fgar.dz/portal/ar/statistiques

بيانات الجدول توضح بأن صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR قام بمنح 50268,178 مليون دينار جزائري كقيمة لضمان هذا النوع من المؤسسات منذ تأسيسيه تقريبا حتى شهر فيفري 2017 لـ: 1833 مشروع موزعة حسب نشاطها، حيث إهتم الصندوق بقطاع الصناعة أكثر من القطاعات الأخرى بـ: 918 مشروع بقيمة قدرت بـ: 30176,264 مليون دينار جزائري أي بنسبة 60% من إجمالي المبلغ الممنوح لمختلف القطاعات، ثم جاء قطاع البناء والأشغال، الخدمات، وفي الأخير الفلاحة والصيد.

أما الجدول التالي يوضح لنا الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق منذ لسنة 2021 حسب القطاعات:

الجدول (2-12): توزيع الضمانات الممنوحة حسب القطاعات لسنة 2021

قطاع النشاط	المشاريع	
	العدد	%النسبة
الصناعة	1824	54.41
البناء والأشغال	647	19.30
الخدمات	768	22.91
الفلاحة والصيد	113	3.37
المجموع	**3352**	**100**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، "**النشرية الاحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " العدد 40، 2022، ص21

يوضح الجدول التالي عدد المشاريع التي تم منحها صندوق ضمان القروض منذ سنة 2021، نلاحظ وجود اختلاف في نسب توزيع الضمانات الممنوحة حسب القطاعات، حيث يحتل قطاع الصناعة الصدارة بنسبة 54.41، نظرا للإهتمام الكبير الذي أولته الدولة لهذا القطاع الذي يعتبر بمثابة عصب أي اقتصاد، ثم يليه قطاع الخدمات بنسبة 22.91، البناء والأشغال بنسبة 19.30 وفي الاخير قطاع الفلاحة والصيد بنسبة 3.37.

خلاصة الفصل:

نظرا للأهمية البالغة التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحتم على الحكومة الجزائرية وكل الفاعلين في هذا القطاع بتبني استراتيجيات وسياسات واعية بأهمية هذا القطاع، من أجل جعله قاطرة النمو في الاقتصاد الجزائري، حيث وفرت الجزائر منظومة قانونية ومؤسساتية جيدة من أجل التكفل التام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة على مستوى التمويل الذي يعتبر العائق الأكبر بالنسبة لهذا القطاع الفتي، ومن أبرز الإجراءات التمويلية التي قامت بوضعها الحكومة الجزائرية هي وضع صناديق ضمان القروض، أبرزها إنشاء صندوق ضمان القروض (FGAR)، الذي ساهم بشكل أكبر قبل سنة 2014 في بعث الثقة لدى البنوك التجارية للمزيد من عملية منح الإئتمان للعديد من المؤسسات ذات القدرة التنافسية العالية.

خاتمـــة عامـــة

كشفت الدراسة التي أجريناها أن وكالات ضمان القروض هي عنصر حاسم في المشهد المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لأنها توفر شكلا من أشكال الحماية لهذه المؤسسات المتعلقة بالمشروع، وهذا بدوره يحفز البنوك على تقديم القروض اللازمة، و بهذا نحن ندرك أهمية صناديق ضمان القروض ومكانتها فالمحيط الاقتصادي من أجل إستكمال مهامه كآلية جديدة للتمويل ينبغي دعمها وتوفير المحيط اللازم لتأدية دورها كما يجب لتحقيق الأهداف التنموية المرجوة أو المسطرة .

و من خلال دراستنا لهذا الموضوع البالغ الأهمية لدى العديد من الدول المتقدمة وكذا الناشئة توصلنا لجملة من النتائج والتوصيات.

النتائج :

- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في تطوير وتنمية الاقتصاد
- تقوم صناديق ضمان القروض بتحديد الاهداف التي يجب ان تصل اليها من خلال نشاطاتها، حيث نلاحظ من خلال الاخصائيات تطور المشاريع كل عام .
- تعتبر صناديق ضمان القروض الحل لمشكلة التمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- يقوم صندوق ضمان القروض بتقليل المخاطر كل بالنسبة البنوك من جهة وتدعيم المستثمرين من جهة أخرى وبهذا يكون نقطة وصل بين البنك والمستثمرين .
- وكنوع من صيغ التمويل تقوم البنوك الاسلامية عن طريق مصادر التمويل اللاربوي عكس ماتقدمه البنوك التقليدية .

إختبار الفرضيات:

- تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة باعتبارها ركيزة لابد منها لقيام الاقتصاد، وذلك من خلال رفعها للقيمة المضافة وزيادة الناتج المحلي الخام لكن مع هذا ظلت تعاني من مشاكل وعراقيل بالرغم من المجهودات المتداولة من طرف الدولة التي مازالت غير كافية للقيام بها .
- برامج التأهيل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مجموعة من البرامج التي تهدف إلى تعزيز القدرة على التمويل لدى هذه المؤسسات وتشمل تدريب المؤسسات على كيفية تحسين الإدارة المالية وتطوير الخطط التجارية وغيرها من الخدمات المالية من بينها برامج تحسين الإدارة المالية، برنامج تطوير الخطط التجارية، برنامج تحسن الانتاجية والجودة، برنامج تحسين الدخل والتوسع في الأسواق وبرنامج تحسين الوصول إلى التمويل .
- هي إجراءات تتخذ بهدف تحسين موقع المؤسسة في السوق ورفع أدائها الاقتصادي حتى تضمن شروط البقاء في ظل المنافسة الدولية المتزايدة، من بينها :تعجيل تنمية نشاط القرض الإيجاري من خلال الإنتهاء من تنصيب فروع القرض الإيجاري من طرف البنوك العمومية تحديد سقف لنسبة الفائدة المطبقة على القرض الإيجاري لتسهيل تنمية القرض الإيجاري من دون إثقال بين المقرضين .

- يعتبر صندوق ضمان القروض همزة وصل بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو يلعب دورا هاما في تسهيل عملية حصول هذه المؤسسة على القروض في البنوك، ويكون ذلك بتوفير ضمانات اللازمة بهدف تشجيع وترقية وإنشاء وتوسيع مثل هذه المؤسسات وضمان بقاءها

اقتراحات :

- الحاجة الى تحول البنوك التقليدية من نمط تقديم القروض فقط الى فتح المجال لاستقطاب والبحث عن المستثمرين لخلق ثروات جديدة تنجح الاقتصاد الوطني .
- القضاء على المركزية الموجودة في هذه الهيئة وتوفير مؤسسات متخصصة وإعطائها الإستقلالية اللازمة يشجع على تحمل المسؤولية وإنتقاء الإستثمارات الناجحة بدقة أكبر وهكذا يتم الضغط على المديرية العامة التي تستقبل جميع الطلبات من كل الولايات .
- تطوير و تنمية المصارف الاسلامية وتوسيع الدائرة الاسلامية في البنوك التقليدية و حل جميع المشاكل و معوقات التي تمنع تفعيل الصيرفة الإسلامية .

آفاق مستقبيلة :

يمكن إثراء هذا الموضوع مستقبلا من خلال دراسة هذه الإشكاليات المقترحة:

- تأثير التمويل المشترك بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك الإسلامية على النتائج المالية للمؤسسة.
- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المؤسسة الوقفية.
- تكيف المؤسسسات الصغيرة والمتوسطة مع الصدمات المالية للحفاظ على مستقبلها.

قائمـــــة

المصـادر و المراجـع

المصادر باللغة العربية:

أولا: الكتب

- جمال الدين برقوق، إدارة الإستثمار، دار الجامد، ط2016، عمان، الأردن، 2016

- قاسم نايف علوان، إدارة الإستثماريين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، ط اولى 2009، ط ثانية 2012، عمان، 2012.

- نورالدين أبو الرب، مدخل إلى علم التمويل، جامعة النجاح الوطني عمادة البحث العلمي ،نابلس، فلسطين، 2002.

ثانيا: مذكرات

- برابح فاطمة، سياسة تدعيم الإستثمار في الجزائر وإشكالية التوازن القطاعي (دراسة تقييمية للبرامج التنموية2001-2014)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2017-2018.

- بن عيش أسماء، خروش بشرى، إشكالية تحقيق برامج الإستثمار المحلي للتنمية الإقتصادية في الجزائر بين العوائق والآفاق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.

- بوعظم فايزة، قرارات تمويل المؤسسات الإقتصادية في ظل عدم تماثل المعلومات –نظرية الإشارة كمدخل مفسر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2021 /2022.

- سميرة مناصرة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل التقليدي والتمويل المستحدث دراسة حالة مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، جامعة العربي بن مهيدي وام البواقي، 2015-2016.

- عليمة حساني، فعالية المصادر الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة التخرج مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص مالية، 2012 /2013 .

- فرحاتي حبيبة، الآليات المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2013 .

– مداس حبيبة، الآليات المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أطروحة لنيل شهادة الدكتورة قي العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة – 2021– 2022.

– معيزة مسعودة مير، هباش فارس، نظرية ترتيب مصادر التمويل كمدخل لتفسير محددات التمويل بالقروض الإستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل إقتصاد الإستدانة –دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– في الجزائر.

ثالثا: مجلات و مقالات

– العيد عماد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين العراقيل والمساهمة في التنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوسيو إقتصادية –دراسة حالة الجزائر–، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد 2015، العدد 1 .

– برييش السعيد، رأس مال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –دراسة حالة شركة sofinance –، مجلة الباحث، العدد 05 /2007 .

– بقاش وليد، بن دادة عمر، حاجة المؤسسة الإقتصادية إلى التمويل في ظل التمايز بين مصادر التمويل التقليدية والإسلامية، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، المجلد 4، العدد 1(2019)، تاريخ النشر 06/30 /2019.

– بلخير فريد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان الجزائر لترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات، مذكرة ماجيستر، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012.

– بن احمد كلثوم، بن عبد العزيز سفيان، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021، جامعة حمه لخضر الوادي –الجزائر .

– بن حراث حياة، يوسفي رشيد، صيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (وكالة مستغانم)، الجزائر، ص 46.

– بن حملة سامي، صيغ التمويل المصرفي لدى البنوك الإسلامية –عقد المرابحة نموذجا –، كلية الحقوق جامعة قسنطينة 1، الجزائر.

– بن دعاس سهام، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 3 سبتمبر 2021 .

– بن مالك إسحاق، المرابحة كصيغة من صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 15، العدد 01،(2023) .

– بوغرارة بومدين، غربي ناصر صلاح الدين، مدى توافق صيغ تمويل الإسلامي مع الإحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 04، العدد1، ص151.

– تكواشت رانيا، دور النظام المالي ونظام النقد الدولي في تعزيز النظام المالي، مجلة ايكوفاين، المجلد2، (2020).

– جمال خنشور، حمزة العوادي، "نحو استراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد 07–2014.

– خالدي فراح، قرض الإيجار التمويلي كآلية مستحقة لدعم المقاولاتية في الجزائر، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 04، العدد 03 (2020) .

– خانم نوري كاكه حمه العطار، تاثير أسعار أسهم المصارف في حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية دراسة تحليلية في القطاع المصرفي، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 18 العدد 1(2020) .

– خولة عزاز، سعيدة ممو، صيغ التمويل الإسلامي كآلية لدعم ربحية البنوك الإسلامية –دراسة حالة بنك قطر الإسلامي مع الإشارة إلى تجربة بنك البركة الجزائري–، مجلة الآفاق للدراسات الإقتصادية، الجزائر، العدد السادس، مارس 2019 ، ص31.

– دداش آمنة، بشني يوسف، أهمية الإستثمار العمومي في أحداث التنمية الإقتصادية بالجزائر (من خلال البرامج التنموية الخماسية2010–2019)، مجلة الدراسات الإقتصادية المعمقة، N°8/2018.

– سامية بن رمضان، واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة ام البواقي، العدد9، جوان 2018، تاريخ القبول 2018/06/13.

– سامية عزيز، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 2، جوان 2011 .

– سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد9، 2011.

– سمير عماري، دراسة تحليلية لواقع التمويل الإسلامي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–دراسة حالة بنك البركة وكالة سكيكدة 2015–2017 –،مجلة الباحث الإقتصادي، المجلد7، العدد11، الجزائر، 28–06–2019، ص138.

- عائشة عزوز، الهندسة المالية الإسلامية كخيار إستراتيجي لتفعيل السوق المالية الإسلامية، مجلة المعيار، الجزائر، المجلد، 23،العدد 48 ،السنة 2019، ص581.
- قورين الحاج قويدر، مفهوم وأهمية التمويل وأنواعه، مجلة علوم إدارة الأعمال، 2سبتمبر 2007.

- كربوش محمد، بلميمون عبد النور، الهيكل التنظيمي وفعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية- دراسة مقارنة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية ومثيلاتها الجزائرية-، مجلة الإدارة الإقتصاد، الجزائر، المجلد 13، العدد 2، ص38.

- محمد الأمين اباه، صيغ التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية بدائل لطرق التمويل في البنوك التقليدية، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 01، تاريخ 30.06.2020.

- مصطفى بن بادة، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستقبل الجزائر ما بعد البترول"، مجلة أبحاث إقتصادية، الجزائر، العدد 11 ماي 2009.

- معطوب سعيد، مشري إيمان، واقع مساهمة هيئات التمويل والمرافقة في دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة مركز الدعم والإستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خنشلة، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد 09، العدد 01 /مارس 2021 .

- نبيلة قدور، التمويل برأس مال المخاطر وأهم تجاربه في بعض دول العالم، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية الإدارية، العدد السابع، جوان 2017 .

- داود غديري، واقع تمويل المشروعات الإقتصادية من خلال صيغ التمويل الإسلامي في الجزائر-تجربة بنك البركة الجزائري (وكالة سكيكدة)نموذجا-، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 09، العدد 01، الجزائر، مارس 2021، ص358.

خامسا: محاضرات

- براهيمي بن حراث حياة، مطبوعة علمية سياسة واستراتيجية الإستثمار، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019 -2020.

- بلحراش عائشة، محاضرات في مقياس تمويل المؤسسات، كلية العلوم والتسيير وعلوم التجارية، جامعة أبو بكر، تلمسان، 2015-2016.

- بلعيدي محمد، محاضرات في مقياس الأسواق المالية، جامعة قسنطينة 2- عبد الحميد المهري، 2021/2020

-حدادو فهيمة، محاضرات في مقياس إدارة مصادر التمويل، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي براهيم محند أولحاج، البويرة، 2021-2022.

– عزيزي جلال، محاضرات في مادة قانون الإستثمار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديقبن يحي، جيجل، 2019 2010.

– مبروك عبد النور، محاضرات في مقياس قانون الإستثمار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020–2021.

المراجع بالفرنسية:

–Benane Karima" , L'ansej redonner de l'espoir aux jeunes ", la revue Badr-infos, N°44, 2006.

-Commission européen, Guide de l'utilisateur pour la définition des PME 2015, P 11.

-Hadjer Barhoum، Spur Innovationby Venture Capital ، Journal Of Human Sciences Oum El Bouaghi University.

نشريات و إحصائيات:

– وزارة الصناعة والمناجم، " **نشريات المعلومات الإحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " ، العدد36، العدد 40، 2005– 2022، الجزائر.

القوانين و المراسيم:

– الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون رقم 17 . 02 المتضمن: " **القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 10 جانفي 2017، ص 04.

المواقع الإلكترونية:

-http://www.angem.dz.

-https://www.cnac.dz .

-http://www.cgci.dz.

-https://www.fgar.dz.

-https://www.fgar.dz/portal/ar/statistiques.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى دور صناديق ضمان القروض في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث تعد هذه المؤسسات بديلا مهما للإقتصاد الريعي الذي يعتمد على النفط كمصدر رئيسي للدخل والتنمية. وبفضل المقومات المتاحة يمكن للجزائر أن تسعى لتطوير اقتصادها بما يتناسب مع الأهداف الإقتصادية والتنموية المستقبلية، بادرت الحكومة في السنوات الأخيرة في إنجاز جهاز مالي يتمثل في صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من أجل تسهيل حصول المؤسسات على القروض البنكية عن طريق توفير الضمانات، حيث يعتبر هذا البرنامج تجربة ناجحة في تمويل هذه المؤسسات ورفع حجم إستثماراتها، باعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه العديد من العراقيل التي تحد من تطورها وتحول دون فعاليتها في ترقية الإقتصاد الوطني ولكن بفضل الدعم الذي تلقاه من الحكومة والمنظمات المختلفة، فإن هذه المؤسسات تستطيع تجاوز هذه الصعوبات والنمو والتطور مستقبلا.

الكلمات المفتاحية :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، صناديق ضمان القروض، التمويل، الاستثمار.

Abstract**:**

This study aimed at the role of loan guarantee funds in financing small and medium-sized enterprises in Algeria. These enterprises are an important alternative to the oil-dependent rent economy as a major source of income and development. Thanks to the resources available, Algeria can strive to develop its economy in line with future economic and development goals. credit guarantee fund for small and medium-sized enterprises in order to facilitate enterprises' access to bank loans by providing guarantees, This program is a successful experience in financing these institutions and raising the size of their investments as SMEs face many obstacles to their development and their effectiveness in promoting the national economy, but with the support of the Government and various organizations, These institutions can overcome these difficulties and grow and develop in the future.

Keywords: small and medium-sized enterprises, loan guarantee funds, financing, investment.